

Distr.: General
22 February 2016
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السبعون

البند ١٥٢ من جدول الأعمال

تمويل عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار

ميزانية عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار للفترة من ١ تموز/
يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧

تقرير الأمين العام

المحتويات

الصفحة

٥	أولا - الولاية والنتائج المقررة
٥	ألف - لمحة عامة
٦	باء - افتراضات التخطيط ومبادرات دعم البعثة
١٢	جيم - تعاون البعثة على الصعيد الإقليمي
١٣	دال - الشراكات والتنسيق مع الفريق القطري والبعثات المتكاملة
١٣	هاء - أطر الميزنة القائمة على النتائج
٤٠	ثانيا - الموارد المالية
٤٠	ألف - الموارد الإجمالية
٤١	باء - المساهمات غير المدرجة في الميزانية



الرجاء إعادة استعمال الورق

160316 140316 16-02773 (A)



٤١	جيم - عوامل الشغور
٤٢	دال - المعدات المملوكة للوحدات: المعدات الرئيسية والاكتفاء الذاتي
٤٣	هاء - التدريب
٤٤	واو - خدمات الكشف عن الألغام وإزالتها
٤٥	زاي - المشاريع السريعة الأثر
٤٦	ثالثا - تحليل الفروق
٥١	رابعا - الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذهما
	خامسا - موجز لإجراءات المتابعة المتخذة لتنفيذ مقررات الجمعية العامة وطلباتها الواردة في قراراتها
	٣٠٧/٦٩ و ٢٥٨/٦٩ بء، بما في ذلك توصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية التي
٥٢	أقرتها الجمعية
٥٢	ألف - الجمعية العامة
٥٥	باء - اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

المرفقات

٥٦	الأول - التعاريف
٥٨	الثاني - الخرائط التنظيمية
٦٢	الثالث - معلومات بشأن أحكام وأنشطة التمويل لوكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها
٦٣	خريطة

يتضمن هذا التقرير ميزانية عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار (العملية) للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧، البالغة ٣٢٠ ٧٠٩ ٠٠٠ دولار.

وتغطي الميزانية تكاليف نشر ١٩٢ مراقبا عسكريا و ٣ ٨٠٨ من أفراد الوحدات العسكرية و ٥٠٠ من أفراد شرطة الأمم المتحدة و ١ ٠٠٠ من أفراد الشرطة المشكلة و ٣٤٦ من الموظفين الدوليين و ٦٩٨ من الموظفين الوطنيين و ١٤٧ من متطوعي الأمم المتحدة و ٨ من الأفراد المقدمين من الحكومات.

وقد تم الربط بين مجموع الاحتياجات من الموارد اللازمة للعملية للفترة المالية الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ وبين أهداف العملية من خلال عدد من الأطر القائمة على النتائج، التي تم تنظيمها حسب عناصر مختلفة (البيئة الآمنة والمأمونة؛ والشؤون الإنسانية وحقوق الإنسان؛ وتوطيد السلام؛ والقانون والنظام؛ والدعم). وقد نُسبت الموارد البشرية للعملية من حيث عدد الأفراد إلى كل عنصر على حدة، باستثناء موارد التوجيه التنفيذي والإدارة التي يمكن نسبها إلى البعثة ككل.

ورُبطت شروح الفروق في مستويات الموارد، سواء الموارد البشرية أو الموارد المالية، عند الاقتضاء، بنواتج محددة قررتها البعثة.

الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة؛ تمتد سنة الميزانية من ١ تموز/يوليه إلى ٣٠ حزيران/يونيه)

النفقات	المخصصات	تقديرات التكاليف	الفرق	الفترة
(٢٠١٥/٢٠١٤)	(٢٠١٦/٢٠١٥)	(٢٠١٧/٢٠١٦)	المبلغ	النسبة المئوية
٢٥٠ ٣٨٩,٠	٢١٤ ٧١٠,٨	١٦٦ ٢٧١,٢	(٤٨ ٤٣٩,٦)	(٢٢,٦)
الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة				
٩٠ ١٣٧,٤	٨٢ ٦١٨,٩	٧٣ ١٥٤,٤	(٩ ٤٦٤,٥)	(١١,٥)
الأفراد المدنيون				
١٢٠ ٩٨٥,٨	١٠٥ ٤٦٤,٦	٨١ ٢٨٣,٤	(٢٤ ١٨١,٢)	(٢٢,٩)
التكاليف التشغيلية				
٤٦١ ٥١٢,٢	٤٠٢ ٧٩٤,٣	٣٢٠ ٧٠٩,٠	(٨٢ ٠٨٥,٣)	(٢٠,٤)
إجمالي الاحتياجات				
الإيرادات المتأتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين				
٨٨٣٠,٤	٧٢٧٦,٩	٧٤٥٤,٥	١٧٧,٦	٢,٤
صافي الاحتياجات				
٤٥٢ ٦٨١,٨	٣٩٥ ٥١٧,٤	٣١٣ ٢٥٤,٥	(٨٢ ٢٦٢,٩)	(٢٠,٨)
الترعات العينية (المدرجة في الميزانية)				
-	-	-	-	-
٤٦١ ٥١٢,٢	٤٠٢ ٧٩٤,٣	٣٢٠ ٧٠٩,٠	(٨٢ ٠٨٥,٣)	(٢٠,٤)
مجموع الاحتياجات				

الموارد البشرية^(أ)

المراقبون العسكريون ن	الوحدات العسكرية	الشرطة الأمم المتحدة	وحدات الشرطة المشكلة	الموظفون الدوليون	الموظفون الوطنيون ^(ب)	الوظائف الموقّعة ^(ج)	المتطوعون الأمم المتحدة	الأفراد المقدمون من الحكومات	المجموع
التوجيه التنفيذي والإدارة									
—	—	—	—	٤٦	١٨	—	١٤	—	٧٨
—	—	—	—	٤٥	١٨	—	١٤	—	٧٧
العناصر									
البيئة الآمنة والمأمونة									
١٩٢	٥ ٢٤٥	—	—	١٧	٥	—	١٠	—	٥ ٤٦٩
١٩٢	٣ ٨٠٨	—	—	١٠	٣	—	٣	—	٤ ٠١٦
الشؤون الإنسانية وحقوق الإنسان									
—	—	—	—	٢٤	٥٥	—	٣١	٨	١١٨
—	—	—	—	٢٤	٥٥	—	٣١	٨	١١٨
توطيد السلام									
—	—	—	—	٢٠	٧٦	—	٧	—	١٠٣
—	—	—	—	٢٠	٧٦	—	٧	—	١٠٣
القانون والنظام									
—	—	٥٠٠	١ ٠٠٠	٨	٧	—	—	—	١ ٥١٥
—	—	٥٠٠	١ ٠٠٠	٨	٧	—	—	—	١ ٥١٥
الدعم									
—	—	—	—	٢٤٣	٥٥١	١	٩٢	—	٨٨٧
—	—	—	—	٢٤٣	٥٥١	—	٩٢	—	٨٨٦
المجموع									
١٩٢	٥ ٢٤٥	٥٠٠	١ ٠٠٠	٣٥٨	٧١٢	١	١٥٤	٨	٨ ١٧٠
١٩٢	٣ ٨٠٨	٥٠٠	١ ٠٠٠	٣٤٦	٦٩٨	—	١٤٧	٨	٦ ٦٩٩
—	(١ ٤٣٧)	—	—	(١٢)	(١٤)	(١)	(٧)	—	(١ ٤٧١)

(أ) تمثل أعلى مستوى للقوام المأذون به/المقترح.

(ب) يشمل ذلك الموظفين الوطنيين من الفئة الفنية والموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة.

(ج) تموّل في إطار المساعدة المؤقتة العامة.

(د) وفقاً لقرار الجمعية العامة ٢٥٨/٦٩ بء، جرى إلغاء ١٦ وظيفة (وظيفة برتبة ف-٤، و ٣ وظائف من فئة الخدمة المدنية، و ١٢ وظيفة لموظفين وطنيين من فئة الخدمات العامة) في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦.

أُجريت خلال فترة السنتين ٢٠١٦/٢٠١٥ عملية تصنيف للوظائف التي لم تكن مصنفة من قبل فيما يتعلق بجميع البعثات ومراكز الخدمات. وترد في هذا التقرير نتائج تلك العملية حيثما جرى تصنيف أي وظيفة برتبة مختلفة (سواء كانت رتبة أعلى أو رتبة أدنى).

وترد في الفرع الرابع من هذا التقرير الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها.

أولا - الولاية والنتائج المقررة

ألف - لمحة عامة

- ١ - أنشأ مجلس الأمن ولاية عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار (العملية). بموجب قراره ١٥٢٨ (٢٠٠٤). وأذن المجلس بأحدث تمديد لولاية العملية في قراره ٢٢٢٦ (٢٠١٥) الذي مدد بموجبه ولايتها حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦.
- ٢ - والعملية مكلفة بمساعدة مجلس الأمن على تحقيق هدف عام ألا وهو دعم الحكومة في تحقيق استقرار الحالة الأمنية في البلد وإحراز تقدم نحو تحقيق السلام والاستقرار الدائمين.
- ٣ - وفي إطار هذا الهدف العام، ستسهم العملية خلال فترة الميزانية في تحقيق عدد من الإنجازات المتوقعة عن طريق تحقيق النواتج الرئيسية ذات الصلة المبينة في الأطر الواردة أدناه. وقد نُظمت هذه الأطر وفقا لعدد من العناصر (البيئة الآمنة والمأمونة؛ والشؤون الإنسانية وحقوق الإنسان؛ وتوطيد السلام؛ والقانون والنظام؛ والدعم) المستمدة من ولاية العملية.
- ٤ - وستُفضي الإنجازات المتوقعة إلى تحقيق الولاية التي أنشأها مجلس الأمن خلال الفترة الزمنية المحددة للعملية. ويشار إلى أن مؤشرات الإنجاز تقيس ما يُحرز من تقدم نحو تحقيق تلك الإنجازات خلال فترة الميزانية. وقد نُسبت الموارد البشرية للعملية من حيث عدد الأفراد إلى كل عنصر على حدة، باستثناء موارد التوجيه التنفيذي والإدارة التي يمكن نسبها إلى العملية ككل. وتم شرح الفروق في عدد الأفراد، بالمقارنة مع ميزانية الفترة ٢٠١٥/٢٠١٦، في إطار كل عنصر من العناصر.
- ٥ - ويوجد مقر العملية في أبيدجان ويدعمه مكتبان إقليميان في بواكيه (القطاع الشرقي) ودالوا (القطاع الغربي). ويتواجد الموظفون المدنيون والأفراد العسكريون وأفراد الشرطة حاليا في ٦١ موقعا عبر أنحاء البلد، ويشمل ذلك وجودا مدنيا في المقر بأبيدجان، وفي المكتبين الإقليميين وفي ثمانية مكاتب ميدانية قائمة في نفس مواقع أفرقة الوحدات العسكرية ووحدات الشرطة المشكلة. وخلال الفترة ٢٠١٦/٢٠١٧، تعتزم العملية أن يكون لديها ما مجموعه ٤٢ مكان عمل، تتألف من المقر في أبيدجان، والمكتبين الإقليميين، و ١٣ معسكرا للوحدات العسكرية ووحدات الشرطة المشكلة، وثلاثة مكاتب ميدانية مدنية، و ١١ موقعا عسكريا، و ١٢ موقعا لشرطة الأمم المتحدة. وسيتيح استمرار دمج الموظفين المدنيين ضمن أفرقة متكاملة متعددة الأبعاد في المواقع الاستراتيجية الرئيسية تحسين تقسيم العمل بين العنصرين العسكري والمدني وعنصر الشرطة. وبذلك سيتضاعف الأثر الناجم عن الأنشطة في الميدان. ويعكس انخفاض عدد المكاتب الميدانية المدنية نتائج استعراض

أنماط النشر العامة للعملية، نظرا بالتحديد إلى خفض قوام القوات في الفترة ٢٠١٥/٢٠١٦، وتطور الحالة الأمنية في الميدان، مع مراعاة الدروس المستفادة في عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣.

٦ - وتجدر الإشارة إلى أن مجلس الأمن أكد من جديد، في قراره ٢٢٢٦ (٢٠١٥)، عزمه على النظر في مواصلة تقليص حجم العملية واستعراض ولايتها وإمكانية إنهاؤها بعد الانتخابات الرئاسية المقرر إجراؤها في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ رهنا بالأوضاع الأمنية في الميدان، وقدرة حكومة كوت ديفوار على تسلم الدور الأمني الذي تضطلع به العملية. وفي وقت لاحق، قرر المجلس بموجب قراره ٢٢٦٠ (٢٠١٦) خفض الحد الأقصى المأذون به للعنصر العسكري من العملية من ٤٣٧ ٥ إلى ٤٠٠٠ من الأفراد العسكريين بحلول ٣١ آذار/مارس ٢٠١٦. وأشار المجلس أيضا إلى الطلب الذي وجهه إلى الأمين العام بأن يقدم إلى المجلس في موعد أقصاه ٣١ آذار/مارس ٢٠١٦ تقريراً يتضمن توصيات بما يتفق والفقرة ٢٥ من القرار ٢٢٢٦ (٢٠١٥)، وأعرب عن اعتزامه النظر في هذه التوصيات على وجه السرعة، مع الأخذ بعين الاعتبار الحالة في كوت ديفوار. ودون المساس بأي قرارات أخرى صادرة عن المجلس بشأن مستقبل العملية، يتضمن هذا التقرير الميزانية المتعلقة بالإنفاق على العملية لفترة الاثني عشر شهرا الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧.

باء - افتراضات التخطيط ومبادرات دعم البعثة

٧ - عملاً بقرار مجلس الأمن ٢٢٢٦ (٢٠١٥)، ستظل حماية المدنيين الأولوية العليا لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار خلال الفترة ٢٠١٦/٢٠١٧. وستواصل العملية، من خلال تنفيذ استراتيجية شاملة ثلاثية المستويات من أجل حماية المدنيين والانتقال إلى وضع وقائي واستباقي بقدر أكبر، جمع المعلومات وتحديد التهديدات المحتملة وعرضها على السلطات الإيفوارية بالتنسيق مع فريق الأمم المتحدة القطري. وستركز أنشطة العملية على ما يلي: الحوار السياسي وجهود الدعوة (الحماية من خلال العملية السياسية)؛ ودفع العنف ضد المدنيين بشكل استباقي أو التصدي له (الحماية المادية)؛ وتعزيز الحماية القانونية، وتيسير تقديم المساعدة الإنسانية، وتوفير الدعم لتحقيق الفعالية في المؤسسات الوطنية (بيئة توفر الحماية).

٨ - ويؤكد قرار مجلس الأمن ٢٢٢٦ (٢٠١٥) الولاية السياسية للعملية، ولا سيما بذل المساعي الحميدة. وسيظل توفير الدعم لتحقيق الوثام الاجتماعي وأداء مهام سياسية أخرى على الصعيد المحلي من الأولويات الهامة.

٩ - وتعكس الميزانية المقترحة نقصان الاعتماد المرصود للأفراد العسكريين وأفراد الشرطة، البالغ ٦٠٠ ٤٣٩ ٤٨ دولار. ويتصل هذا النقصان أساساً بخفض عدد أفراد الوحدات العسكرية بناءً على قرار مجلس الأمن (٢٢٦٠ (٢٠١٦)، الذي قرر فيه المجلس خفض الحد الأقصى المأذون به للعنصر العسكري من العملية من ٤٣٧ ٥ إلى ٤٠٠٠ من الأفراد العسكريين بحلول ٣١ آذار/مارس ٢٠١٦. ويُعزى الانخفاض البالغ ٩ ٤٦٤ ٥٠٠ دولار للأفراد المدنيين، في المقام الأول، إلى انخفاض صاف قدره ثماني وظائف دولية، وثلاث وظائف وطنية، وسبع وظائف لمتطوعي الأمم المتحدة، بالإضافة إلى نقصان في الاحتياجات المتعلقة بتكاليف الموظفين الدوليين. وقد تراجعت التكاليف التشغيلية بمقدار ٢٤ ١٨١ ٢٠٠ دولار، ويُعزى ذلك أساساً إلى انخفاض ساعات الطيران المقررة، وعدم توافر مخصصات لاقتناء معدات في العملية نظراً لدخولها في مرحلة خفض التدريجي؛ ونقصان في برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

الحالة الأمنية

١٠ - لا تزال الحالة الأمنية في كوت ديفوار تشهد تحسناً ولكنها تبقى هشّة في بعض المواقع، وبخاصة في الغرب وفي بقاع ساخنة أخرى عبر أنحاء البلد. وتتسم الحالة بارتفاع مستويات الجرائم العنيفة في المناطق الشديدة الخطورة في البلد، بما في ذلك وقوع هجمات عبر الحدود بشكل متقطع وأعمال لصوصية وأعمال عنف جنسي وجنساني، فضلاً عن حوادث العنف المجتمعي المتكررة المتصلة بمسائل الهوية والجنسية والمنازعات المتعلقة بالأراضي. وتُرتكب تلك الأعمال أحياناً على يد عناصر من القوات الجمهورية لكوت ديفوار، والصيادين التقليديين (الدوزو)، والمقاتلين السابقين. وتنشأ التوترات أيضاً عن القضايا التي لم تتم تسويتها فيما يتعلق بالاحتلال غير القانوني للأراضي، والغابات المصنفة، وانعدام الثقة لدى السكان في القوات الجمهورية لكوت ديفوار والجماعات المسلحة المنتسبة إليها، المكلفة بتنفيذ العمليات الأمنية. ولا تزال الحالة في المنطقة الواقعة على طول الحدود بين كوت ديفوار وليبيريا تطرح بعض التحديات الأمنية، على الرغم من تسجيل حالات تحسن ملموس.

١١ - وستتطلب كفاءة الاستقرار تحقيق المزيد من التقدم على صعيد المصالحة الوطنية والوئام الاجتماعي من خلال معالجة الأسباب الجذرية للتراع في كوت ديفوار، بما في ذلك مسائل حيازة الأراضي، والهوية والجنسية، والسيطرة على الموارد الطبيعية وإمكانية الوصول إليها، فضلاً عن العلاقات المجتمعية. ومن المهم للغاية أيضاً كفاءة إنجاز عملية إعادة إدماج المقاتلين السابقين على نحو مستدام والإسراع في تنفيذ عملية إصلاح قطاع الأمن وغيرها من

الإصلاحات الإدارية من أجل تحقيق سلام ورخاء دائمين. ورغم الانتعاش الاقتصادي، ثمة خطر محتمل أيضا من اندلاع اضطرابات اجتماعية في حال عدم تحقيق تحسن ملموس في الحياة اليومية للناس في بعض أنحاء البلد. وبالتالي، سيظل يتعين على العملية توفير الدعم للسلطات الوطنية في معالجة المسائل المتصلة بالمصالحة والوئام الاجتماعي والنظام العام. وستواصل العملية أيضا تكريس اهتمام خاص لتحقيق الاستقرار في المناطق الواقعة على الحدود الغربية وغيرها من المناطق غير المستقرة.

الحالة السياسية

١٢ - لا يزال الحوار بين الحكومة والمعارضة جاريا منذ تنظيم انتخابات تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، ومن المفترض أن تستمر البيئة السياسية في كوت ديفوار في التحسن عموما. ولا يزال التقدم المحرز نحو المصالحة محدودا، ولم يتحقق بعد توافق سياسي تام بشأن المسائل الجوهرية. وبالإضافة إلى ذلك، سيجري تنظيم استفتاء بشأن الدستور وانتخابات تشريعية ومحلية خلال الفترة ٢٠١٦/٢٠١٧. ومن ثم، سيظل الدور السياسي الذي تؤديه العملية، ولا سيما من خلال المساعي الحميدة التي يبذلها الممثل الخاص للأمين العام، يكتسي أهمية بالغة خلال تلك الفترة من أجل كفالة استمرار الحوار بين جميع أصحاب المصلحة السياسيين.

إصلاح قطاع الأمن ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

١٣ - خلال العام الماضي، أحرز تقدم في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لإصلاح قطاع الأمن التي اعتمدت في عام ٢٠١٢ واستُكملت في عام ٢٠١٤ بقيادة مجلس الأمن الوطني. كما أحرز تقدم كبير في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج التي شرعت فيها الهيئة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في عام ٢٠١٢. وقد انتهت ولاية الهيئة في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥، وأنشئت البنية التي تحل محلها بموجب المرسوم الرئاسي رقم ٤٤٤ المؤرخ ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠١٥، وهي تُدعى خلية التنسيق المعنية بالمتابعة وإعادة الإدماج. وكُلفت الخلية بمعالجة الحالات المتبقية من المقاتلين السابقين. وأُنجزت رسميا عمليات نزع السلاح والتسريح التي تستهدف الحالات المتبقية في ١٤ آب/أغسطس ٢٠١٥، وشملت ما مجموعه ٦٩ ٥٠٦ من المقاتلين السابقين، بمن فيهم ٦ ١٠٥ نساء، وهم دخلوا عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج واستفادوا من الدعم المقدم لغرض إعادة الإدماج، بما في ذلك مدفوعات بدل الأمان المالي على مراحل، والدعم المقدم من أجل "إعادة التكييف الاجتماعي" (بما في ذلك على الصعيد النفسي)، فضلا عن التدريب المهني.

ولا يزال نحو ١٠.٠٠٠ فرد من المقاتلين السابقين يجتازون عملية إعادة الإدماج، التي من المتوقع أن تستمر حتى حزيران/يونيه ٢٠١٦. وقد واصلت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، بدعم من دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام، تقديم الدعم إلى الحكومة في معالجة الحالات المتبقية من المقاتلين السابقين ونزع السلاح في المجتمع.

١٤ - وعملا بقرار مجلس الأمن ٢٢٢٦ (٢٠١٥)، ستواصل العملية مساعدة السلطات الوطنية في تنفيذ إصلاحات قطاع الأمن الأساسية بهدف إنشاء مؤسسات أمنية محترفة تشمل الجميع وتخضع للمساءلة، بوسائل منها توفير الدعم في مجالات إسداء المشورة وبناء القدرات والتدريب والتنسيق.

١٥ - وخلال الفترة ٢٠١٦/٢٠١٧، ستُبقي العملية على خلية صغيرة معنية بترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، تتألف من مستشار أقدم، وتُعنى بتيسير إقامة الصلات بين إعادة الإدماج وتخطيط إعادة الإدماج على الأمد الطويل، ورصد التهديدات المتمثلة في إعادة تعبئة المقاتلين السابقين والإسهام في منعها، ورصد علامات الإنذار المبكر والسياق السياسي من أجل إعادة إدماج المقاتلين السابقين على نحو مستدام. وفي هذا الصدد، ستقدم العملية الدعم الأساسي لنقل المسؤولية المتعلقة بأنشطة إعادة الإدماج وإعادة الاستيعاب إلى السلطات الوطنية المعنية والشركاء الدوليين، بما في ذلك خلية التنسيق المعنية بالمتابعة وإعادة الإدماج، والوزارات التنفيذية المعنية، وفريق الأمم المتحدة القطري، وشركاء التنمية الآخرين. وبالإضافة إلى ذلك، ستقدم العملية مشورة الخبراء بشأن الفرص المتاحة لعمليات إعادة المقاتلين السابقين الموجودين في المنفى إلى الوطن، وتوفير موارد محدودة لدعم إعادة الإدماج بشكل مستدام في تلك الحالات، وهو ما سيسهم في تيسير اتباع نهج إقليمي إزاء النزاعات التي تأثرت بها منطقة غرب أفريقيا. وستواصل العملية أيضا، من خلال دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام، تقديم التوجيه والمشورة وإن بشكل محدود إلى اللجنة الوطنية المعنية بمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتداولها على نحو غير مشروع، بغية كفالة توافر القدرات الوطنية الكافية للاضطلاع بمسؤولية تأمين الأسلحة والتخلص منها، وإزالة مخلفات الحرب من المتفجرات، وكفالة ألا يجري نشر الأسلحة التي يتم جمعها أو إعادة استخدامها. وأخيرا، ستقوم العملية بتيسير تقييم أنشطة إعادة الإدماج التي سبق تقديم الدعم إليها، من أجل الاستفادة إلى أقصى حد من الجهود المشتركة التي تبذلها الأمم المتحدة والمؤسسات الوطنية المعنية لتجنب إعادة تعبئة المقاتلين السابقين والتعامل مع المخاطر الأخرى ذات الصلة في عام ٢٠١٦.

الحالة الإنسانية وحالة حقوق الإنسان

١٦ - شهدت الحالة الإنسانية تحسناً كبيراً رغم استمرار وجود بعض الجيوب الهشة، ولا سيما في غرب وشمال البلد. ويشكل استمرار عودة اللاجئين والمشردين داخلياً إلى مناطقهم الأصلية دلالة على الثقة ومؤشراً على التحسن. وخلال الفترة ٢٠١٦/٢٠١٧، ستواصل العملية دعم تقديم المساعدات الإنسانية، بما في ذلك توفير الأمن، وإتاحة الدعم اللوجستي لتيسير إيصال المساعدات الإنسانية، ودعم عودة اللاجئين والمشردين داخلياً بصورة طوعية وآمنة ومستدامة.

١٧ - ومن المتوقع أن تظل حالة حقوق الإنسان تطرح تحديات، مع استمرار وقوع حوادث العنف الجنسي والجنساني وغير ذلك من انتهاكات وتجاوزات في مجال حقوق الإنسان. ومن ثم، ستظل الجهود التي تبذلها العملية تكتسي أهميةً للإسهام في ما يلي: تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها؛ ودعم الامتثال للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان؛ والمحاكمة على الجرائم المرتكبة؛ وتقديم الدعم لسياسة بذل العناية الواجبة، ورصد انتهاكات حقوق الإنسان والإبلاغ عنها. وسينصب التركيز بوجه خاص على تقديم الدعم إلى الجهود الوطنية الرامية إلى مكافحة العنف الجنسي والجنساني. كما سيتم تقديم حماية محددة للنساء المتأثرات بالتراع.

الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة

١٨ - خلال الفترة ٢٠١٦/٢٠١٧، ستواصل العملية تقديم الدعم إلى السلطات الوطنية في التصدي للتهديدات الأمنية المتبقية وحماية المدنيين، في حدود القدرات المتوافرة لديها وداخل مناطق انتشارها، وفقاً لسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان. وستحافظ قوة العملية أيضاً على وضع يتسم بالقوة والاستعداد التعبوي من أجل التصدي لمخاطر التعرض للعنف البدني وردعها، عند الاقتضاء، بقوامها المتبقي البالغ ٤ ٠٠٠ فرد وفقاً لقرار مجلس الأمن ٢٢٦٠ (٢٠١٦)، الذي قرر المجلس بموجبه خفض الحد الأقصى المأذون به للعنصر العسكري من العملية من ٤٣٧ ٥ إلى ٤ ٠٠٠ فرد من الأفراد العسكريين بحلول ٣١ آذار/مارس ٢٠١٦.

١٩ - وسيحتفظ عنصر الشرطة في العملية بقوامه البالغ ١ ٥٠٠ فرد. وسيجري الإبقاء على الوجود الميداني القوي. وستُنشر وحدات الشرطة المشكلة، بقوام إجماليه ١ ٠٠٠ من الأفراد المأذون بهم، في أبيدجان وبواكيه ودالوا وغيجلو وكوروغو، هذا إضافةً إلى قاعدة أمامية للعمليات في توغي. وسيواصل عنصر الشرطة أيضاً أداء مهام بناء القدرات وتيسير توفير

التدريب لوكالات إنفاذ القانون. وسوف تستمر أنشطة الدعوة، وتوفير الدعم الاستشاري لتنفيذ خطة عمل إصلاح الشرطة الوطنية، وعملية التدقيق في ملفات أفراد الشرطة، ومبادرة سواحل غرب أفريقيا. ومن المقترح خفض معدل الشواغر فيما يتعلق بشرطة الأمم المتحدة من ١١ في المائة في الفترة ٢٠١٥/٢٠١٦ إلى ١٠ في المائة في الفترة ٢٠١٦/٢٠١٧، وزيادة معدل الشواغر فيما يتعلق بوحدات الشرطة المشكلة من نسبة ١ في المائة المدرجة في الميزانية للفترة ٢٠١٥/٢٠١٦، إلى نسبة ١٠ في المائة في الفترة ٢٠١٦/٢٠١٧.

الأصول الجوية

٢٠ - خلال فترة الميزانية، ستقوم العملية بتشغيل وصيانة سبعة من الأصول الجوية، وهي تتألف من خمس طائرات ذات أجنحة دوارة واثنين من الطائرات الثابتة الجناحين، انطلاقاً من ثلاث قواعد طيران عبر أنحاء البلد. وقد توقف استخدام طائرة مدنية من طراز Mi-8 في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، وتم في ١ شباط/فبراير ٢٠١٦ سحب ثلاث طائرات عمودية عسكرية للإغارة كانت منشورة في مان. وتوقف العمل بعقد الطائرات من طراز Learjet في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦.

الموظفون المدنيون

٢١ - تعكس المستويات المقترحة من الموظفين المدنيين في العملية التعديل المعتمد في أنشطة تركيز العملية، عملاً بقرار مجلس الأمن ٢٢٢٦ (٢٠١٥). وبشكل عام، يُقترح إلغاء ما قدره ١٨ من الوظائف الثابتة والمؤقتة. ويُشار إلى وجود تخفيضات محددة بالمقارنة مع جدول ملاك الموظفين للفترة ٢٠١٥/٢٠١٦ فيما يتعلق بعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ومهام المساعدة الانتخابية، وفقاً للخفض التدريجي المقرر للعملية. وستكفل التغييرات المقترحة أن يتوفر للعملية العدد المناسب من الموظفين في الفئات الملائمة، وكذلك في المواقع والمستويات الملائمة من أجل تنفيذ ولايتها بفعالية. وبناء على الدروس المستفادة وأفضل الممارسات المستخلصة من البعثات الأخرى، ستركز العملية أيضاً على بناء قدرات الموظفين الوطنيين من خلال برامج تدريبية محددة الهدف ترمي إلى تطوير مهاراتهم لتمكينهم من الاضطلاع بالمزيد من المسؤوليات داخل البعثة وتيسير إعادة إدماجهم في الاقتصاد المحلي في النهاية. ومن المقترح زيادة معدلات الشواغر فيما يتعلق بعدة فئات من الموظفين في الفترة ٢٠١٦/٢٠١٧ بالمقارنة مع الفترة ٢٠١٥/٢٠١٦، على النحو التالي: الموظفون الدوليون، من ١٠ في المائة إلى ١٥ في المائة؛ الموظفون الوطنيون من الفئة الفنية، من ١٢ في المائة إلى

١٣ في المائة؛ الموظفون من فئة الخدمات العامة، من ٤ في المائة إلى ١٠ في المائة؛ متطوعو الأمم المتحدة، من ٧ في المائة إلى ٢٠ في المائة.

جيم - تعاون البعثة على الصعيد الإقليمي

٢٢ - يتواصل تحسن الحالة في المنطقة الواقعة على طول الحدود بين كوت ديفوار وليبيريا، ولكن لا تزال هناك تحديات هامة متصلة بالحدود، نتيجةً لتحركات الأفراد المسلحين عبر الحدود والمسائل المتعلقة بالأراضي والتراعات المجتمعية. واتخذت الحكومتان المعنيتان خطوات لتعزيز أمن الحدود في إطار تنفيذ استراتيجية الحفاظ على الأمن عبر الحدود في منطقة اتحاد نهر مانو. وفي حين أن تفشي وباء إيبولا قد أوقف المبادرات المتخذة لتحقيق الاستقرار الإقليمي وعددا من مبادرات التعاون فيما بين البعثات، فإنه من المتوقع استئناف أنشطة التعاون فيما بين البعثات بشكل تام خلال الفترة ٢٠١٦/٢٠١٧. وستقوم العملية، بالتعاون مع بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، بتكثيف الدعم الذي تقدمه إلى السلطات الوطنية والمبادرات الإقليمية لمعالجة التهديدات المتبقية في المنطقة دون الإقليمية، وفقا لإطار التعاون المشترك بين العملية وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا الذي اعتمد في تموز/يوليه ٢٠١٤. وسيتم مواصلة تطوير المبادرات المشتركة التي حُدِدت حتى الآن وتنفيذها من أجل تحقيق ما يلي: (أ) تعزيز أمن الحدود وتحقيق استقرارها؛ (ب) تقديم الدعم إلى الجهود والآليات الإقليمية الرامية إلى تحقيق السلام والأمن؛ (ج) تعزيز المصالحة في المنطقة الحدودية؛ (د) تلبية الاحتياجات الإنسانية المتبقية؛ (هـ) تعزيز تبادل المعلومات وتحليلها.

٢٣ - وستواصل العملية أيضا تبادل المعلومات والعمل مع بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي في المجالات ذات الاهتمام المشترك في سياق إطار التعاون فيما بين البعثات. وستواصل العملية دعم الجهود الإقليمية التي يضطلع بها اتحاد نهر مانو والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا للتصدي لتتقل العناصر المسلحة وحركات الأسلحة عبر الحدود وأنشطة الاتجار غير المشروع. ويتولى مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا تنسيق تلك الجهود.

٢٤ - وسوف تستمر العملية، بالتنسيق مع فريق الأمم المتحدة القطري في كوت ديفوار، في إقامة الاتصالات مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية في البلدان المجاورة، ولا سيما في غانا وغينيا. وسيتيح ذلك تعزيز أوجه التآزر مع البلدان المجاورة في معالجة المجالات ذات الشواغل المشتركة، مثل العودة الطوعية للاجئين، ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وتبادل المعلومات بشأن المسائل المتعلقة بأمن الحدود.

٢٥ - وعلاوة على ذلك، سيواصل الممثلون الخاصون للأمين العام عقد لقاءات ومشاورات مع كبار المسؤولين في البعثات الآتية الذكر في غرب أفريقيا بشأن الحالة السياسية في المنطقة والمسائل ذات الاهتمام المشترك، عند الاقتضاء.

دال - الشراكات والتنسيق مع الفريق القطري والبعثات المتكاملة

٢٦ - ستواصل عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار تطبيق النهج القائم على "وحدة العمل" على نطاق منظومة الأمم المتحدة، في إطار من التنسيق الاستراتيجي المتكامل الذي يشمل جميع المجالات المشمولة بالولاية. ويجري حالياً تنفيذ عدد من المبادرات المشتركة من قبيل المبادرة المشتركة لدعم الجمعية الوطنية، التي تضم مع العملية وفريق الأمم المتحدة القطري من أجل تقديم المساعدة التقنية إلى الجمعية الوطنية لكوت ديفوار على أساس إطار تعاون تم توقيعه.

٢٧ - وستواصل العملية العمل مع فريق الأمم المتحدة القطري من أجل دعم توطيد السلام. وفي هذا الصدد، ستواصل البعثة والفريق القطري العمل معاً وفقاً للخطة ذات الأولوية لكوت ديفوار الرامية إلى تعزيز جهود بناء السلام والتصدي للتحديات الناشئة ذات الصلة في إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٠. وتحقيقاً لهذه الغاية، سيواصل الفريق القطري والعملية أيضاً تقديم مشاريع ذات صلة بمولها صندوق الأمم المتحدة لبناء السلام.

هاء - أطر الميزنة القائمة على النتائج

التوجيه التنفيذي والإدارة

٢٨ - يتولى المكتب المباشر للممثلة الخاصة للأمين العام توفير التوجيه للعملية وإدارتها بوجه عام.

الجدول ١

الموارد البشرية: التوجيه التنفيذي والإدارة

متطوعو الأمم المتحدة	الموظفون الدوليون							أع م
	الموظفون الوطنيون ^(١)	المجموع الفرعي	فئة الخدمة الميدانية	ف-٣ - ف-٢	ف-٥ - ف-٤	مد-٢ - مد-١	و أع - أع م	
٢٥	٤	٧	١٤	٣	٢	٦	٢	١
٢٤	٤	٧	١٣	٣	٢	٦	١	١
(١)	-	-	(١)	-	-	-	(١)	-

مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام

الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٥/٢٠١٦

الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧

صافي التغير

متطوعو الأمم المتحدة المجموع	الموظفون الوطنيون ^٦	الموظفون الدوليون						و أ ع - أ ع م
		المجموع الفرعي	فئة الخدمة الميدانية	ف-٣ - ف-٢	ف-٥ - ف-٤	مد-٢ - مد-١		
مكتب نائب الممثلة الخاصة للأمين العام للعمليات وسيادة القانون								
٧	-	٣	٤	١	١	١	-	١
٧	-	٣	٤	١	١	١	-	١
-	-	-	-	-	-	-	-	-
مكتب نائب الممثلة الخاصة للأمين العام لتنسيق الشؤون الإنسانية والإنعاش والتعمير								
٧	-	٢	٥	١	-	٣	-	١
٧	-	٢	٥	١	-	٣	-	١
-	-	-	-	-	-	-	-	-
مكتب المستشار القانوني								
٧	١	٣	٣	-	١	٢	-	-
٧	١	٣	٣	-	١	٢	-	-
-	-	-	-	-	-	-	-	-
قسم التحليلات والعمليات المشتركة ورصد الحظر								
١٥	٥	-	١٠	١	٥	٤	-	-
١٥	٥	-	١٠	١	٥	٤	-	-
-	-	-	-	-	-	-	-	-
التنسيق الميداني والتعاون بين البعثات								
٤	١	-	٣	-	١	٢	-	-
٤	١	-	٣	-	١	٢	-	-
-	-	-	-	-	-	-	-	-
قسم التخطيط الاستراتيجي وأفضل الممارسات								
٤	١	-	٣	-	١	٢	-	-
٤	١	-	٣	-	١	٢	-	-
-	-	-	-	-	-	-	-	-
مكتب المتحدث الرسمي								
٦	١	٣	٢	-	١	١	-	-
٦	١	٣	٢	-	١	١	-	-
-	-	-	-	-	-	-	-	-
وحدة مجلس التحقيق								
٣	١	-	٢	١	١	-	-	-

متطوعو الأمم المتحدة المجموع	الموظفون الوطنيون ^{١)}	الموظفون الدوليون						و أ ع - أ ع م	
		المجموع الفرعي	فئة الخدمة الميدانية	ف-٣ - ف-٢	ف-٥ - ف-٤	مد-٢ - مد-١			
٣	١	-	٢	١	١	-	-	الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٧/٢٠١٦	
-	-	-	-	-	-	-	-	صافي التغير	
المجموع									
٧٨	١٤	١٨	٤٦	٧	١٣	٢١	٢	٣	الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٦/٢٠١٥
٧٧	١٤	١٨	٤٥	٧	١٣	٢١	١	٣	الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٧/٢٠١٦
(١)	-	-	(١)	-	-	-	(١)	-	صافي التغير

(أ) يشمل ذلك الموظفين الوطنيين من الفئة الفنية والموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة.

مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام

الموظفون الدوليون: نقصان قدره وظيفة واحدة (إلغاء وظيفة برتبة مد-١)

٢٩ - يتألف المكتب الحالي للممثلة الخاصة للأمين العام من ١٤ وظيفة دولية، و ٧ وظائف وطنية، و ٤ وظائف مؤقتة لمتطوعي الأمم المتحدة. وبالنظر إلى أن الانتخابات الرئاسية قد أُجريت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، لم تعد هناك من حاجة للمساعدة الانتخابية المقدمة من العملية إلى الحكومة. ووفقاً لذلك، لم تعد هناك من حاجة لوظيفة رئيس الشؤون الانتخابية (برتبة مد-١)، نتيجة لعدم وجود أعباء عمل يضطلع بها الموظف الذي كان معنياً بشؤون دعم الانتخابات في البلد، ولذا يُقترح إلغاء تلك الوظيفة.

العنصر ١: البيئة الآمنة والمأمونة

٣٠ - على النحو المبين في الإطار أدناه، ستواصل العملية التركيز على تحقيق استقرار الحالة الأمنية، بسبل منها دعم الحكومة في جهودها الرامية إلى التصدي لما تبقى من تهديدات أمنية وتحديات متصلة بالحدود. وما زالت حماية المدنيين إحدى المهام الرئيسية التي تنص عليها الولاية، وسيظل أيضاً تقديم الدعم لتنفيذ إصلاح قطاع الأمن الوطني وإعادة إدماج المقاتلين السابقين بشكل مستدام من ضمن الأولويات. وستواصل العملية تقديم الدعم للحكومة في التصدي للتحديات في المناطق الحدودية والمناطق الشديدة الخطورة بتقديم الدعم للأنشطة العابرة للحدود ولجان الأمن على المستوى المحلي، وذلك من خلال ضم جهود قوات الأمن والدفاع والسلطات المحلية وممثلي المجتمعات المحلية.

٣١ - وستواصل العملية تنفيذ ولايتها المتمثلة في حماية المدنيين من خلال تعديل نشر الأفراد النظاميين والموظفين المدنيين، حسب الضرورة، لكفالة وجود/تدخل الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة والموظفين المدنيين في الجزء الغربي من البلد وفي المناطق التي تثير الشواغل. وستعمل الوحدات العسكرية على تسيير دوريات بعيدة المدى، ودوريات برية، ودوريات جوية، ودوريات مشتركة مع عنصر الشرطة في العملية، حفاظا على الإلمام بالحالة وردع المخربين وطمأنة السكان. وبالإضافة إلى ذلك، سوف يجري تنظيم تدريبات عسكرية بانتظام لكفالة الاستعداد التعبوي، وستظل قوة الرد السريع في مرحلة التشغيل الكامل وعلى أهبة الاستعداد للنشر السريع داخل البلد وفي ليبيريا، عند الاقتضاء.

٣٢ - وستواصل العملية أيضا تقديم الدعم إلى الوكالات الوطنية لإنفاذ القانون، بما في ذلك الشرطة والدرك، وتطوير قدراتها من أجل حماية المدنيين، والتصدي للعنف الجنسي والجنساني، ومكافحة الجريمة. وستحقق ذلك من خلال تسيير دوريات مشتركة، والاشتراك في مواقع عمل واحدة، والتوجيه، وتقديم المشورة التقنية، وتنظيم برامج تدريبية بشأن المواضيع ذات الصلة بحماية المدنيين وإدارة النظام العام، في توافق تام مع سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان بالأمم المتحدة.

الإبجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
١-١ استمرار تحقيق استقرار الأوضاع الأمنية في كوت ديفوار	١-١-١ انخفاض في عدد الحوادث الكبرى التي تسبب فيها الجماعات المسلحة وتهدد السكان المدنيين (٢٠١٤/٢٠١٥: الإبلاغ عن ٧ حوادث كبرى؛ ٢٠١٥/٢٠١٦: الإبلاغ عن اثنتين من الحوادث الكبرى؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: الإبلاغ عن حادثة كبيرة واحدة)
٢-١-١ الامتثال التام للحظر المفروض على توريد الأسلحة (٢٠١٤/٢٠١٥: الإبلاغ عن حالة انتهاك واحدة؛ ٢٠١٥/٢٠١٦: لم يبلغ عن وقوع أي انتهاك؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: لم يبلغ عن وقوع أي انتهاك)	
٣-١-١ تحسين انضباط ومساءلة قوات الأمن والدفاع، والتعاون فيما بين الوكالات والتنظيم الداخلي للمؤسسات الأمنية (٢٠١٤/٢٠١٥: الإبلاغ عن ١٤٠ انتهاكا؛ ٢٠١٥/٢٠١٦: الإبلاغ عن ٢٠ انتهاكا؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: الإبلاغ عن ١٥ انتهاكا)	

النواتج

- ٢٣٣ ٦٠٠ يوم من أيام عمل القوات لتسيير دوريات اعتيادية (١٦ دورية × ٨ جنود × ٥ كتائب × ٣٦٥ يوما)، بما في ذلك القوافل والحراسة ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، لزيادة تسليط الضوء على هئية بيئة مواتية للسلامة والأمن تعزز الوفاء بولاية العملية فيما يتعلق بحماية المدنيين
- ١١٧ ١٢٠ يوما من أيام عمل القوات لتسيير دوريات اعتيادية (١٦ دورية × ٨ جنود × ٥ كتائب × ١٨٣ يوما)، بما في ذلك جميع العمليات/التدريبات المقررة
- ٢٢٦٠ ساعة طيران (١٣٠ ساعة لطائرتين عموديتين من طراز MI-171 و ١٣٠ ساعة لطائرتين عموديتين من طراز Mi-17) تركز أساسا على طلعات استطلاع جوي/دوريات جوية (بما في ذلك منطقة الحدود)، ولكنها تشمل أيضا نشر القوات وعمليات الانتشال، وإجلاء المصابين، وتقديم الدعم لشرطة الأمم المتحدة ودوريات المراقبين العسكريين وغيرها من العمليات الجوية العسكرية
- ٢٤ ٨٢٠ يوما من أيام عمل المراقبين العسكريين لتسيير دوريات متنقلة قصيرة المدى (مراقبان عسكريان لكل دورية × دوريتين في اليوم × ١١ موقعا للأفرقة × ٣٦٥ يوما زائدا اثنين من المراقبين العسكريين لكل دورية × دوريتين في اليوم × ٦ موقعا للأفرقة × ٣٦٥ يوما)
- ١٢٤ ١٠٠ يوم من أيام عمل المراقبين العسكريين لتسيير دوريات متنقلة بعيدة المدى (٥ مراقبين عسكريين لكل دورية × دوريات في اليوم × ١١ موقعا للأفرقة × ٣٦٥ يوما زائدا ٦ موقعا للأفرقة × ٣٦٥ يوما)
- المشاركة في ٤ اجتماعات بشأن التعاون الأمني الإقليمي وفيما بين البعثات من أجل حماية المدنيين ودعم تنفيذ الاستراتيجية دون الإقليمية لاتحاد نهر مانو
- تقديم المشورة والتدريب والدعم اللوجستي إلى القوات المسلحة الإيفوارية، مع إيلاء اهتمام خاص لعلاقتها بالسكان المحليين ولضرورة الامتثال للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي للاجئين، من خلال تسيير دوريات مشتركة مقررة يوميا وعقد اجتماعات ثلاثية كل شهرين بين قوة العملية والقوات الفرنسية والقوات الجمهورية لكوت ديفوار، على مستوى المقر والمستوى الإقليمي
- تقديم المساعدة إلى ما مجموعه ٣٦٠ من الزوار (٤ أشخاص × يومين × ٤٥ أسبوعا) خلال زيارات الوفود الرسمية من البلدان المساهمة بقوات أو قوات الأمن الإيفوارية أو وكالات الأمم المتحدة أو أي منظمات أو معاهد أخرى

- إيفاد ١٠ بعثات تقييم متكاملة، يشترك في الاضطلاع بأنشطتها كل من العنصر العسكري وعنصر الشرطة والعنصر المدني، من أجل جمع المعلومات عن الأخطار المحتملة التي تهدد السكان المدنيين عبر أنحاء البلد
- تقديم ١٢ تقريراً إلى لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٧٢ (٢٠٠٤) بشأن الامتثال لحظر توريد الأسلحة، والتعاون مع دائرة الجمارك الإيفوارية بشأن المسائل المتعلقة بالسلع المشمولة بالحظر رهناً بمراجعة أي من التغييرات المحتملة في تدابير نظام الحظر وترتيبات الإبلاغ التي يقررها مجلس الأمن
- إجراء ٢٠ عملية تفتيش شهرية بحثاً عن الأسلحة داخل المنشآت المسلحة الإيفوارية (القوات المسلحة، والدرك، والشرطة) وإجراء ١٠ عمليات تفتيش أسبوعية للحمولات الموجودة على متن الطائرات والمركبات الأخرى في الموانئ البحرية ومهابط الطائرات والمطارات الإيفوارية
- تقديم المشورة التقنية إلى ما مقداره ٩٠ في المائة من الطلبات المقدمة من السلطات الوطنية طلباً للمساعدة على إزالة مخلفات الحرب من المتفجرات والذخائر غير المنفجرة
- تقديم الدعم إلى السلطات الإيفوارية في تيسير اثنتين من المبادرات عبر الحدود مع ليبيريا، بمشاركة قوات الأمن وممثلي السلطات المحلية والزعماء التقليديين والمجتمعات المحلية من ليبيريا وكوت ديفوار، من أجل دعم التعاون وتبادل المعلومات وآليات الإنذار، واتباع نهج متماسك إزاء الحوار والمصالحة في بيئة تتيح زيادة ثقة المجتمعات المحلية الحدودية في السلطات الحكومية على جانبي الحدود
- تنفيذ ٥ مشاريع سريعة الأثر لدعم بناء الثقة بين قوة العملية والسكان المحليين

مؤشرات الإنجاز

الإنجازات المتوقعة

- ١-٢-١ تعزيز قدرات السلطات المحلية في مجال زيادة عدد اللجان المعنية بأمن العمليات على حماية المدنيين الصعيد المحلي، بما في ذلك حكام المقاطعات والقوات الجمهورية لكوت ديفوار والدرك والشرطة والجمارك والمدعي العام ورئيس البلدية (٢٠١٤/٢٠١٥: ٤٦؛ ٢٠١٥/٢٠١٦: ٧٥؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: ١٠٠)

النواتج

- تقديم الدعم التقني، بما في ذلك أنشطة بناء القدرات، إلى ٢٤ من لجان الأمن المحلية خلال الاجتماعات الشهرية

- عقد ٢٠ دورة لتدريب المدربين كي يستفيد منها ما لا يقل عن ١ ٥٠٠ فرد، وإقامة ٧٥٠ دورة توجيهية لمدة يوم واحد كي يستفيد منها ما لا يقل عن ٥ ٠٠٠ فرد من وكالات إنفاذ القانون الوطنية بشأن مواضيع متصلة بحماية المدنيين، بما في ذلك حماية الطفل والحماية من العنف الجنسي والجنساني، والخفارة المجتمعية، ومرض فيروس إيبولا

مؤشرات الإنجاز

الإنجازات المتوقعة

١-٣-١ إعادة إدماج المقاتلين السابقين الإيفواريين الذين تم ١-٣-١ زيادة عدد المقاتلين السابقين الذين يتلقون المساعدة نزع سلاحهم وتسريحهم، بما في ذلك المقاتلون السابقون المخصصة لإعادة الإدماج (٢٠١٤/٢٠١٥: ٢٩ ٠٠٠؛ الإيفواريون الذين أُعيدوا إلى الوطن بعد أن كانوا ٢٠١٥/٢٠١٦: ٧٤ ٠٠٠؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: ٧٦ ٠٠٠) مقيمين في بلدان أجنبية

النواتج

- تقديم المساعدة من أجل إدماج المقاتلين السابقين
- تقديم دعم محدود لإعادة إدماج ما يقدر بـ ٢ ٠٠٠ عنصر من المقاتلين السابقين المعادين إلى الوطن
- تحديد الثغرات المتصلة بإمكانية إعادة تعبئة المقاتلين السابقين ومعالجة تلك الثغرات تخفيفاً من مخاطر إعادة التعبئة
- القيام، من خلال الاجتماعات الأسبوعية وأنشطة التنسيق، بتقديم المشورة والتوجيه إلى السلطات الوطنية بشأن جمع الأسلحة والتخلص منها، ويُذكر مثلاً من بين تلك السلطات اللجنة الوطنية المعنية بمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتداولها على نحو غير مشروع، وتقديم الدعم للنهج الذي تتبعه اللجنة، المعروف بـ "السلاح مقابل التنمية"، ولبإدراجها الرامية إلى مراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة

العوامل الخارجية

التحسينات في قدرة وأداء المؤسسات الأمنية الوطنية، وزيادة الثقة بين قوات الأمن والدفاع من جهة، والسكان المحليين من جهة أخرى. وستعمل السلطات الإيفوارية على وضع وتنفيذ السياسات المناسبة بشأن حماية المدنيين والتصدي للعنف الجنسي والجنساني. وسيستمر تمويل عمليات جمع الأسلحة التي تنفذها السلطات الوطنية، بما في ذلك اللجنة الوطنية المعنية بمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتداولها على نحو غير مشروع. ولا تزال البيئة السياسية والأمنية مستقرة

الجدول ٢

الموارد البشرية: العنصر ١، البيئة الآمنة والمأمونة

الفئة	المجموع
أولا - المراقبون العسكريون	
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٥/٢٠١٦	١٩٢
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧	١٩٢
صافي التغير	-
ثانيا - الوحدات العسكرية	
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٥/٢٠١٦	٥٢٤٥
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧	٣٨٠٨
صافي التغير	(١٤٣٧)
الموظفون الدوليون	
و أ ع - مد - ٢ - ف - ٥ - ف - ٣ - الخدمة المجموع	متطوعو
و أ ع م - مد - ١ - ف - ٤ - ف - ٢ - الميدانية الفرعي	الموظفون الأمم المتحدة
و أ ع م - مد - ١ - ف - ٤ - ف - ٢ - الميدانية الفرعي	الوطنيون
ثالثا - الموظفون المدنيون	المجموع
مكتب قائد القوة	
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٥/٢٠١٦	٥
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧	٥
صافي التغير	-
الخلية المعنية بترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج	
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٥/٢٠١٦	١٧
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧	١
صافي التغير	(١٦)
قسم إصلاح قطاع الأمن	
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٥/٢٠١٦	١٠
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧	١٠
صافي التغير	-
المجموع الفرعي، الموظفون المدنيون	
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٥/٢٠١٦	٣٢
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧	١٦
صافي التغير	(١٦)
المجموع (أولا - ثالثا)	
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٥/٢٠١٦	٥٤٦٩

ثالثا - الموظفون المدنيون	الموظفون الدوليون				متطوعو الأمم المتحدة
	أع م	مد-١	ف-٤	ف-٢	الموظفون المدنيون
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٧/٢٠١٦					٤٠١٦
صافي التغير					(١ ٤٥٣)

(أ) يشمل ذلك الموظفين الوطنيين من الفئة الفنية والموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة.

خلفية نزاع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

الموظفون الدوليون: نقصان قدره ٧ وظائف (إلغاء وظيفتين برتبة ف-٤ و ٤ وظائف برتبة ف-٣ ووظيفة من فئة الخدمة الميدانية)

الموظفون الوطنيون: نقصان قدره وظيفتان (إلغاء وظيفة وطنية من الفئة الفنية ووظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة)

متطوعو الأمم المتحدة: نقصان قدره ٧ وظائف (إلغاء ٧ وظائف)

٣٣ - يتألف الملاك الوظيفي الحالي لقسم نزاع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج من ٨ وظائف دولية، ووظيفتين وطنيتين، و ٧ وظائف لمتطوعي الأمم المتحدة. وقد أكملت الحكومة تنفيذ البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج قبل إجراء الانتخابات الرئاسية في عام ٢٠١٥؛ وبالتالي، من المقرر الحد من أنشطة نزاع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج تدريجياً وإنجازها بحلول حزيران/يونيه ٢٠١٦. ونظراً إلى أنه لن تكون هناك حاجة إلى المهام التي يضطلع بها القسم في الفترة ٢٠١٦/٢٠١٧، يُقترح إلغاء ١٦ وظيفة ثابتة ومؤقتة (٦ وظائف لموظفي شؤون نزاع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (٢ ف-٤ و ٤ ف-٣))، ووظيفة موظف إداري (من فئة الخدمة الميدانية)، ووظيفة موظف لوجستيات (موظف وطني من الفئة الفنية)، ووظيفة مساعد إداري (موظف وطني من فئة الخدمات العامة) و ٧ وظائف مؤقتة لموظفي شؤون نزاع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (من متطوعي الأمم المتحدة)، نظراً إلى التخفيض المقرر لعبء العمل الذي ستضطلع به خلية نزاع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

العنصر ٢: الشؤون الإنسانية وحقوق الإنسان

٣٤ - على النحو المبين في إطار العمل الوارد أدناه، ستواصل العملية تحليل حالة حقوق الإنسان عن طريق رصد انتهاكات حقوق الإنسان في الميدان عن كثب، وذلك في إطار دعم تعزيز قدرات الإنذار المبكر. وستواصل العملية أيضاً تقديم الدعم لتعزيز حقوق الإنسان

وحمايتها، مع تركيز الاهتمام بوجه خاص على الانتهاكات والاعتداءات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال والنساء، ولا سيما العنف الجنسي والجنساني.

٣٥ - وستواصل العملية الجهود التي تبذلها لحض السلطات الوطنية على ملاحقة مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان. وسترصد إنفاذ التدابير التأديبية الإدارية المناسبة ومبدأ مسؤولية القيادة فيما يتعلق بالأفراد العسكريين وأفراد الشرطة والدرك.

٣٦ - وستواصل العملية أيضا تقديم الدعم إلى الحكومة، ولا سيما إلى وزارة النهوض بالمرأة والأسرة وحماية الطفل، في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف الجنسي والجنساني، عن طريق تنفيذ الأنشطة وبذل جهود الدعوة المشتركة.

٣٧ - وستواصل العملية أيضا العمل مع الجهات الفاعلة المعنية للنهوض بتنفيذ استراتيجية المصالحة الوطنية والتماسك الاجتماعي، والدعوة إلى نشر تقرير لجنة الحوار والحقيقة والمصالحة، وتقديم المشورة إلى السلطات، مثل اللجنة الوطنية للمصالحة وتعويض الضحايا والبرنامج الوطني للتماسك الاجتماعي، في إطار تنفيذ برنامج شامل وجامع للتعويضات.

٣٨ - وستواصل تنظيم حملات لإذكاء الوعي بحقوق الإنسان تستهدف أصحاب الحقوق والجهات المسؤولة. وستواصل العملية تقديم المساعدة في مجال التعاون التقني إلى وزارة العدل وحقوق الإنسان والحريات العامة، وإلى اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، من أجل زيادة قدرتهما على تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وستقدم المساعدة التقنية أيضا لإدخال التعديلات على خطة عمل الحكومة في مجال حقوق الإنسان وتنفيذها. وسيستمر تقديم التدريب في مجال حقوق الإنسان إلى كل من الشرطة والدرك، مع التركيز على حماية حقوق النساء والأطفال.

٣٩ - وفي مجال الشؤون الإنسانية، سينصب اهتمام العملية أساسا على دعم الحكومة في جهودها الرامية إلى كفالة العودة الآمنة والمستدامة للمشردين إلى مجتمعاتهم المحلية وتلبية الاحتياجات الإنسانية المتبقية، ولا سيما في المناطق الحدودية الغربية، بالتنسيق الوثيق مع بعثة الأمم المتحدة في ليبيا.

٤٠ - وستيسّر الاستراتيجية التي تنتهجها العملية لحماية المدنيين وصول المساعدات الإنسانية، حسب الاقتضاء، وستساعد في تعزيز تقديم المساعدة الإنسانية، وبصفة خاصة عن طريق المساهمة في تعزيز الأمن من أجل تقديمها.

- ١-٢ إحراز تقدم نحو احترام حقوق الإنسان والمساءلة ١-٢-١ عدد مماثل من مرتكبي الانتهاكات الجسدية لحقوق الإنسان الذين يوجّه انتباه السلطات القضائية المدنية و/أو العسكرية إليهم بشكل منهجي (٢٠١٤/٢٠١٥: ١١١؛ ٢٠١٥/٢٠١٦: ١٠٠؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: ١٠٠)
- ٢-١-٢ مواصلة تنفيذ خطة العمل الوطنية لإنهاء العنف الجنسي والجنساني، وكذلك العنف الجنسي المتصل بالتزاوج في كوت ديفوار

- تقديم تقريرين عامين نصف سنويين عن الحالة العامة لحقوق الإنسان في كوت ديفوار، و ١٢ تقريراً شهرياً إلى لجنة الجزاءات التابعة لمجلس الأمن، وتقرير مواضيعي بشأن حالة حقوق الإنسان في كوت ديفوار، و ٤ تقارير فصلية وتقرير سنوي إلى مجلس الأمن في إطار ترتيبات الرصد والتحليل والإبلاغ عملاً بقرار مجلس الأمن ١٩٦٠ (٢٠١٠)
- تنظيم اجتماعات شهرية مع المسؤولين عن إنفاذ القانون على الصعيدين المحلي والوطني، ومع قادة القوات الجمهورية لكوت ديفوار والسلطات القضائية (المدنية منها والعسكرية) لمعالجة مسألة محاكمة المرتكبين المزعومين لانتهاكات حقوق الإنسان والتصدي لأعمال العنف الجنسي والجنساني وملاحقة مرتكبي هذه الأعمال قضائياً
- تنظيم ٥ اجتماعات مع اللجنة الوطنية للمصالحة وتعويض الضحايا والبرنامج الوطني للتماسك الاجتماعي ضمن أنشطة الدعوة إلى تنفيذ برنامج شامل للتعويضات في إطار متابعة عمل لجنة الحوار والحقيقة والمصالحة
- تنظيم دورات تدريبية بشأن العدالة الانتقالية، ودور المجتمع المدني، وحماية المدافعين عن حقوق الإنسان، والمشاركة في مجال حقوق الإنسان، وحقوق المرأة والطفل، ليستفيد منها ٥٠ من عناصر قوات الدفاع والأمن؛ و ١٠٠ من الموظفين الحكوميين، بما في ذلك ٤٠ من موظفي إنفاذ القانون والجهاز القضائي؛ و ١٠٠ من نشطاء المجتمع المدني؛ و ٢٥ من أعضاء اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان؛ و ٥٠٠ من مسؤولي السلطات المحلية وقادة المجتمعات المحلية
- تقديم المساعدة في وضع المناهج الدراسية في مجال حقوق الإنسان الموجهة للشرطة الوطنية والدرك والمدرسة الوطنية للإدارة من أجل معالجة مسألة التدريب في مجالي حقوق الإنسان والعنف الجنسي والجنساني لفائدة السلطات الحكومية والمسؤولين الحكوميين

- تنظيم دورة تدريبية في مجال حقوق الإنسان بشأن معايير حقوق الإنسان وآليات الحماية الدولية لفائدة ٢٠ من المنسقين المعنيين بحقوق الإنسان في الوزارات، بالتعاون مع وزارة العدل وحقوق الإنسان والحريات العامة، من أجل تشجيع كوت ديفوار على الوفاء بالتزاماتها الدولية في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق المرأة والطفل
- إسداء المشورة التقنية من خلال عقد ١٢ اجتماعا شهريا مع اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بغية تنفيذ خطة عملها المتعلقة بأنشطة تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، و ١٢ اجتماعا شهريا مع المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان من أجل وضع استراتيجيات فعالة لأنشطة الرصد والدعوة
- رصد ما لا يقل عن ١٢٠ حالة جرى الإبلاغ عنها من حالات انتهاك حقوق الإنسان والتحقق منها ومتابعتها، بما في ذلك الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال، بغية مكافحة الإفلات من العقاب
- تنفيذ ٣ مشاريع سريعة الأثر لدعم ثقافة المصالحة/حقوق الإنسان، وحماية الطفل وحقوق المرأة

مؤشرات الإنجاز

الإنجازات المتوقعة

- ٢-٢ تحسن الأوضاع الإنسانية وقدرات تحقيق ١-٢-٢ قيام الحكومة بتشغيل آلية التنسيق العملياني، الانتعاش في كوت ديفوار وهي لجنة التنسيق الموسعة، بهدف تحقيق الاستقرار على صعيد الحالة الإنسانية وتلبية ما تبقى من احتياجات إنسانية على نحو فعال، بما يتماشى مع الخطة الإنمائية الوطنية (عدد اجتماعات اللجنة: ٢٠١٤/٢٠١٥: ٤؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: ٦)
- ٢-٢-٢ توافر الدعم من الجهات الفاعلة في مجال تقديم المساعدة الإنسانية إلى السلطات الإيفوارية المعنية، في إطار تنفيذ الاستراتيجية الوطنية المتعلقة بالحلول الدائمة (الاستراتيجية الوطنية المتعلقة بالحلول الدائمة: ٢٠١٤/٢٠١٥: اعتمادها؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: تنفيذها؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: تنفيذها)

النواتج

- تقديم الدعم إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة والوكالات الأخرى الأعضاء في فريق الأمم المتحدة القطري، بوسائل منها إيفاد بعثة تقييم ميدانية كل ثلاثة أشهر وتوفير الدعم اللوجستي عند الاقتضاء، من أجل تيسير وصول المساعدات الإنسانية، وعمليات

الإعادة إلى الوطن، وتقديم المساعدة، لا سيما في القطاع الغربي الذي تنحدر منه أغلبية العائدين والمشردين داخليا وحيث تقيم الفئات الضعيفة من السكان

العوامل الخارجية

ستوفر الحكومة الموارد المالية والبشرية الكافية لآلية تنسيق الشؤون الإنسانية. ولدى السلطة القضائية أيضا القدرة على التصدي، بطريقة نزيهة ومنصفة، للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان المرتكبة خلال أزمة ما بعد الانتخابات

الجدول ٣

الموارد البشرية: العنصر ٢، الشؤون الإنسانية وحقوق الإنسان

الفئة		المجموع	
أولا - الأفراد المقدمون من الحكومات			
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٦/٢٠١٥		٨	
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٧/٢٠١٦		٨	
صافي التغير		-	
ثانيا - الموظفون المدنيون			
قسم حقوق الإنسان			
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٦/٢٠١٥		٦٤	
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٧/٢٠١٦		٦٤	
صافي التغير		-	
قسم الشؤون المدنية			
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٦/٢٠١٥		٤٦	
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٧/٢٠١٦		٤٦	
صافي التغير		-	
المجموع الفرعي، الموظفون المدنيون			
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٦/٢٠١٥		١١٠	
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٧/٢٠١٦		١١٠	
صافي التغير		-	

ثانياً - الموظفون المدنيون	الموظفون الدوليون					متطوعو الأمم المتحدة المجموع
	أع م	مد-١	ف-٤	ف-٢	الخدمة المجموع	الموظفون المدنيون
المجموع (أولاً - ثانياً)						
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٦/٢٠١٥						١١٨
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٧/٢٠١٦						١١٨
صافي التغير						-

(أ) يشمل ذلك الموظفين الوطنيين من الفئة الفنية والموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة.

العنصر ٣: توطيد السلام

٤١ - على النحو المبين في الإطار أدناه، ستواصل العملية توجيه جهودها في مجال توطيد السلام إلى تعزيز الاستقرار على الأمد الطويل، بما في ذلك تيسير الحوار بين جميع أصحاب المصلحة السياسيين.

٤٢ - وستدعم العملية جميع الأطراف في كوت ديفوار، وخصوصاً القادة السياسيين، في جهودهم المبذولة للتوصل إلى توافق الآراء فيما يتعلق بمعالجة القضايا السياسية والأمنية الأساسية التي يواجهها البلد، عن طريق عمليات شاملة وتعاونية. وسيؤكّل اهتمام خاص لتشجيع المشاركة الشاملة لجميع أصحاب المصلحة في العملية السياسية، بما في ذلك الأحزاب السياسية، وممثلو المجتمع المدني، ولا سيما النساء والشباب.

٤٣ - وستقدم عملية الأمم المتحدة، من خلال دورها السياسي المعزز عموماً، الدعم على الصعيدين الوطني والمحلي لتعزيز المصالحة والوئام الاجتماعي. وإضافة إلى ذلك، ستواصل العملية تقديم الدعم إلى الآليات على الصعيد المحلي لمنع نشوب النزاعات أو التخفيف من حدتها أو تسويتها، بما في ذلك النزاعات المتعلقة بمسائل الأراضي وغير ذلك من التوترات بين المجتمعات المحلية. وستواصل العملية أيضاً تعزيز المصالحة عبر منطقة الحدود مع ليبيريا، بالتنسيق الوثيق مع بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، ووفقاً لإطار التعاون فيما بين البعثات لأغراض المشاركة في دعم الاستقرار في المناطق الحدودية.

٤٤ - وستنظّم حملات إعلامية عامة متعددة الوسائط على المستويات المحلي والإقليمي والوطني دعماً للأنشطة التي تقوم بها العملية لتحسين البيئة السياسية، وتيسير نيل الحقوق وتعزيز الأمن. وستستعين العملية في تقديم هذا الدعم بأدوات التوعية والإعلام وأنشطة الاتصال والتعبئة الاجتماعية، وبإذاعة عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار التي تبث على موجة التضمين الترددي، وبالبرامج المواضيعية وشبكة الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي.

٤٥ - وخلال فترة الميزانية، ستواصل العملية تقديم المساعدة التقنية لبناء قدرات الجهات الفاعلة في قطاع الأمن، ودعم تنسيق المساعدة الدولية المقدمة لعملية إصلاح قطاع الأمن. وستعزز العملية أيضا تدابير بناء الثقة التي تستهدف قوات الدفاع والأمن وستنظم حملات توعية منتظمة موجهة للسلطات الإدارية المحلية ومنظمات المجتمع المدني دعما لتحقيق اللامركزية في عملية إصلاح قطاع الأمن الجارية وزيادة تولى السلطات المحلية زمام الأمور فيها. وستواصل العملية أيضا دعم السلطات الجمركية على الصعيد المحلي عن طريق توفير المشورة التقنية والتدريب.

مؤشرات الإنجاز

الإنجازات المتوقعة

٣-١-١ إحراز تقدم نحو تحقيق المصالحة الوطنية وتعزيز التماسك الاجتماعي وتحسين البيئة السياسية
٣-١-١ تعزيز قدرات البرلمان وإخضاعه لأكبر من المساءلة عن طريق مشاركة أعضائه مشاركة فعلية في اللجان الدائمة واعتماد قوانين أساسية (عدد القوانين المعتمدة: ٢٠١٤/٢٠١٥: ٣٧؛ ٢٠١٥/٢٠١٦: ٣٥؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: ٣٥)

٣-١-٢ لا يزال الحوار السياسي جاريا بين الحكومة والمعارضة في الإطار الدائم للحوار بهدف معالجة القضايا محل الاهتمام الوطني، بما في ذلك المصالحة الوطنية وموضوع الانتخابات

٣-١-٣ تيسير مشاركة ١ ٥٠٠ من أصحاب المصلحة (من الشباب، وممثلي الجماعات الدينية والمرأة، فضلا عن السلطات المحلية والقيادات المهنية) في أنشطة الحوار بين المجتمعات المحلية بهدف تعزيز التماسك الاجتماعي والحد من النزاعات المحتملة في المناطق الشديدة الخطورة

النواتج

- توفير الدعم السياسي وإرساء الحوار وبذل جهود التيسير لتعزيز المصالحة الوطنية، بسبل منها تنظيم اجتماعات رفيعة المستوى بين الممثلة الخاصة للأمين العام والجهات المعنية الإيفوارية الرئيسية؛ وتنظيم حلقي عمل في مجال الوساطة لاستكشاف المصالح الضمنية الأساسية وتحقيق التفاهم المتبادل؛ وإقامة حوار منتظم مع المجتمعات المحلية والسلطات المحلية من أجل زيادة قدرات الإنذار المبكر

- عقد اجتماعات فصلية لاستعراض تنفيذ الاتفاق الإطاري بين فريق الأمم المتحدة القطري والبرلمان لمساعدة أعضاء البرلمان على الاضطلاع بواجباتهم بفعالية، خصوصا في ضوء الانتخابات التشريعية لعام ٢٠١٦
- تنفيذ أنشطة دعما لتعزيز الحوار والمصالحة والوئام الاجتماعي، ولا سيما في المناطق الشديدة الخطورة، بما في ذلك عقد اجتماعات شهرية مع أصحاب المصلحة المعنيين، وتنظيم ٦ أنشطة حوارية بين المجتمعات المحلية بهدف الحد من التوترات في المناطق المعرضة لنشوب نزاعات، وتعزيز بناء الثقة على الصعيد المجتمعي
- تصميم وتنفيذ حملة إعلامية في كل أنحاء البلد لدعم ولاية المساعي الحميدة وأنشطة المثلة الخاصة للأمين العام المقررة، فضلا عن الأنشطة المتعلقة بالإجراءات الانتقالية لعملية الأمم المتحدة، بما في ذلك المبادرة إلى إجراء اتصالات على نحو استباقي مع وسائط الإعلام الوطنية والدولية؛ وتنظيم حملات لتوعية الجمهور بأهمية الحفاظ على بيئة سلمية وتولي زمام عملية بناء السلام على الصعيد الوطني؛ وإنتاج وتوزيع مواد مطبوعة، بما في ذلك مواد خاصة بالموقع الشبكي للعملية؛ واستمرار إذاعة عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار التي تبث على موجة التضمين الترددي في تقديم الأخبار والتقارير الدقيقة والموضوعية والبرامج المواضيعية الموجهة إلى السكان
- تنفيذ ٣٥ مشروعا من المشاريع السريعة الأثر لدعم المساعي الحميدة التي تبذلها المثلة الخاصة للأمين العام، وإصلاح الهياكل الأساسية العامة لتعزيز الوئام الاجتماعي وحل النزاع؛ وتنفيذ ٩ مشاريع سريعة الأثر لدعم أنشطة التوعية؛

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
٢-٣ إحراز تقدم نحو إعادة هيكلة مؤسسات الدفاع والأمن وتعزيز قدرات الرقابة المدنية وآليات المساءلة	١-٢-٣ تحقيق اللامركزية على مستوى الهيئة الوطنية المعنية بالاستشارات والتنسيق لدعم إصلاح قطاع الأمن، وتشغيلها بكامل طاقتها، مع تولي حكومات المناطق قيادة الدراسة التشخيصية المحلية المتعلقة بالأمن، بمساعدة من منسقي شؤون الأمن على الصعيد المحلي والمعهد الوطني للإحصاءات
٢-٢-٣ يشترك المجتمع المدني والمؤسسات الأمنية مشاركة فعالة في عملية التنفيذ المنسقة لإصلاح قطاع الأمن على الصعيدين المحلي والوطني، إلى جانب تنظيم منتدى شهري يضم منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الأمنية على الصعيدين الوطني والمحلي لتيسير الحوار بشأن المسائل المتصلة بإصلاح قطاع الأمن	

النواتج

- تقديم خدمات استشارية وخدمات مساعدة تقنية مرة كل شهرين إلى الهيئة الوطنية المعنية بتنسيق إصلاح قطاع الأمن، ضمن الهياكل الحكومية ذات الصلة
- عقد دورة تدريبية وحلقة دراسية للجنة الدفاع والأمن التابعة للجمعية الوطنية وللمجتمع المدني بشأن الاستراتيجية الوطنية لإصلاح قطاع الأمن وبشأن الرقابة الديمقراطية
- دعم الأنشطة التي تقوم بها الحكومة بشأن تولي زمام عملية إصلاح قطاع الأمن على الصعيد المحلي لكفالة إلمام جميع صانعي القرارات على الصعيد المحلي (السلطات الإدارية المحلية والحكام) إلماما تاما بالاستراتيجية الوطنية لإصلاح قطاع الأمن، وكفالة قدرتهم على إقرارها على الصعيد المحلي
- تقديم الدعم لزيادة تعميم مراعاة المنظور الجنساني لدى قوات الأمن الوطني ووكالات إنفاذ القانون، عن طريق إسداء المشورة التقنية؛
- تقديم المساعدة التقنية إلى الحكومة عن طريق عقد اجتماعات شهرية بشأن إصلاح نظام القضاء العسكري، بما في ذلك تنقيح قانون الإجراءات العسكرية، امتثالا للمعايير الدولية للإجراءات القانونية الواجبة
- تنفيذ ٣ أنشطة لبناء الثقة موجهة إلى القوات الجمهورية لكوت ديفوار في جميع أنحاء البلد، بما في ذلك توفير التدريب لاكتساب "مهارات شخصية" (المعايير الدولية، ومدونة قواعد السلوك العسكري، والشؤون الجنسانية، وحقوق الإنسان، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والقانون الإنساني)
- إسداء المشورة، بما يشمل التدريب، بشأن النظم والإجراءات الجمركية لفائدة ١٠٠ من موظفي الجمارك، وذلك بالتعاون مع السلطات الجمركية الإيفوارية
- توفير المشورة والتدريب والدعم بهدف الحد من التهديد الذي تشكله الهياكل الأساسية لتخزين الذخيرة غير المؤمنة وممارسات تخزين الذخائر غير المؤمنة، بسبل منها تقديم الدعم في مجالي المشورة والتدريب بشأن الأمن المادي، وإدارة المخزونات، والتخلص من الذخائر المتفجرة، وتدمير الأجهزة المتفجرة المرتجلة، وغير ذلك من المواضيع المتخصصة للدرك والشرطة والقوات الجمهورية لكوت ديفوار

العوامل الخارجية

استمرار الالتزام السياسي بمعالجة المسائل الوطنية الأساسية من خلال العمليات الديمقراطية، بما في ذلك إجراء العملية الانتخابية في بيئة سلمية. وبرز تحسن في الأوضاع السياسية والأمنية على الصعيد دون الإقليمي، مع مشاركة الهيئات الإقليمية مشاركة كاملة في توطيد السلام. وتوافر الأموال من الجهات المانحة والحكومة الوطنية واستمرار إسهامها في دعم إصلاح المؤسسات الأمنية

الجدول ٤

الموارد البشرية: العنصر ٣، توطيد السلام

الموظفون المدنيون	الموظفون الدوليون								متطوعو الأمم المتحدة	الموظفون الوطنيون ^(١)	المجموع
	و أ ع - أ ع م	مد-٢ - ف-١	مد-٢ - ف-٤	ف-٥ - ف-٢	ف-٣ - الميدانية	الخدمة الفرعي	المجموع				
قسم الاتصالات والإعلام											
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٦/٢٠١٥	-	-	٣	٥	٢	١٠	٧٢	٦	٨٨		
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٧/٢٠١٦	-	-	٣	٥	٢	١٠	٧٢	٦	٨٨		
صافي التغير	-	-	-	-	-	-	-	-	-		
قسم الشؤون السياسية											
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٦/٢٠١٥	-	١	٥	٣	١	١٠	٤	١	١٥		
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٧/٢٠١٦	-	١	٥	٣	١	١٠	٤	١	١٥		
صافي التغير	-	-	-	-	-	-	-	-	-		
المجموع الفرعي، الموظفون المدنيون											
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٦/٢٠١٥	-	١	٨	٨	٣	٢٠	٧٦	٧	١٠٣		
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٧/٢٠١٦	-	١	٨	٨	٣	٢٠	٧٦	٧	١٠٣		
صافي التغير	-	-	-	-	-	-	-	-	-		

(أ) يشمل ذلك الموظفين الوطنيين من الفئة الفنية والموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة.

العنصر ٤: القانون والنظام

٤٦ - على النحو المبين في الإطار الوارد أدناه، سيظل تركيز عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار منصبا في الفترة ٢٠١٧/٢٠١٦ على تقديم الدعم لبناء قدرات وكالات الأمن وإنفاذ القانون، ولا سيما الشرطة والدرك، عن طريق توفير المساعدة التقنية والتدريب والتشارك في المواقع وبرامج التوجيه، من أجل المساهمة في تعزيز وجود هذه الوكالات في جميع أنحاء البلد واضطلاعها الكامل بمهمتي بسط القانون والنظام. وستواصل العملية أيضا تقديم الدعم فيما يتعلق بتنفيذ آلية مستدامة لفحص ملفات الموظفين الذين سيتم استيعابهم في مؤسسات قطاع الأمن.

٤٧ - وبالتنسيق الوثيق مع الشركاء الدوليين، ستواصل البعثة إسداء المشورة للحكومة بشأن الهياكل الإدارية والتنفيذية وخدمات الشرطة الوطنية وبشأن سبل إحلال وكالات وطنية لإنفاذ القوانين تكون أكثر اتساما بالطابع الاحترافي والديمقراطي وأكثر تركيزا على مبادئ خفارة المجتمعات المحلية. وبدعم مالي من فريق الأمم المتحدة القطري وسائر الجهات

المانحة الدولية، ستعزز العملية القدرات التشغيلية للوحدات الميدانية للشرطة والدرك من خلال تنفيذ مشاريع تصليح المعدات وإعادة التجهيز بها. وستواصل العملية أيضا دعم تنفيذ خطة عمل الشرطة الوطنية ودعم الجهود التي تبذلها وكالات إنفاذ القانون لكفالة إجراء الانتخابات التشريعية في الفترة ٢٠١٦/٢٠١٧.

٤٨ - وفي إطار مبادرة سواحل غرب أفريقيا الرامية إلى مكافحة الجريمة المنظمة في منطقة غرب أفريقيا، ستقدم العملية، بالاشتراك مع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، المساعدة لإنشاء وتشغيل وحدة مكافحة الجريمة عبر الوطنية في كوت ديفوار.

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة
٤-١-١ زيادة عدد وحدات العمليات المجهزة تجهيزا كاملا في جهازَي الشرطة الوطنية والدرك في جميع أنحاء البلد (٢٠١٤/٢٠١٥: ٨٣ وحدة تم تجديدها وتجهيزها تجهيزا كاملا (خط الأساس)؛ ٢٠١٥/٢٠١٦: ٩٣ وحدة؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: ١٠٠ وحدة)	٤-١ تعزيز القانون العام والنظام العام وتزويد الشرطة الوطنية وقوات الدرك في كوت ديفوار بقدرات تشغيلية مستدامة
٤-١-٢ انخفاض عدد الحوادث الكبرى التي تقع خلال المظاهرات في جميع أنحاء البلد (٢٠١٤/٢٠١٥: ٥ حوادث قُتل فيها أشخاص (خط الأساس)؛ ٢٠١٥/٢٠١٦: ٣ حوادث كبرى؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: حادثان كبيران)	
٤-١-٣ انخفاض عدد الجرائم الخطيرة المبلغ عنها، بما في ذلك أعمال السطو المسلح وعمليات السرقة على الطرق الرئيسية (٢٠١٤/٢٠١٥: ١٠٥٠ عملية سطو مسلح جرى الإبلاغ عنها (خط الأساس)؛ ٢٠١٥/٢٠١٦: ٨٩٣ عملية سطو مسلح؛ ٢٠١٦/٢٠١٧: ٦٧٠ عملية سطو مسلح)	

النواتج

- تسيير ٩٥٠ ١٠ دورية من دوريات وحدات الشرطة المشكلة التابعة للأمم المتحدة (٣ وحدات × ١٠ دوريات × ٣٦٥ يوما) و ٢٠٠ عملية حراسة لمرافقة موظفي الأمم المتحدة العُزل أثناء أداء مهامهم في مناطق انتشارهم

- تقديم الدعم الاستشاري والمساعدة التقنية لإعادة هيكلة الشرطة الوطنية وتعزيزها، بما يشمل تعزيز إدارة الموارد البشرية في المديرية العامة للشرطة الوطنية
- القيام يوميا بتقديم المساعدة والمشورة، من خلال التشارك في المواقع مع النظراء الوطنيين، بشأن إعادة تنظيم وتجهيز هياكل الشرطة المركزية والإقليمية، وبشأن إنشاء نظام مركزي متكامل للاتصال والتنسيق
- القيام يوميا بتقديم المساعدة والمشورة لبناء القدرات الوطنية في مجال الخدمات التي توفرها شرطة الأدلة الجنائية فيما يتعلق بإدارة مسرح الجريمة، وكشف هوية المجرمين، وحفظ الملفات الجنائية
- تقديم الدعم لتشغيل وحدة مكافحة الجريمة عبر الوطنية عن طريق توفير المساعدة للجهات التنسيق الوطنية بغية وضع الأنظمة والإجراءات القانونية
- القيام يوميا بإسداء المشورة وتقديم المساعدة التقنية من أجل تنفيذ عملية فحص ملفات أفراد الشرطة وخطة عمل الشرطة، وإصلاح جهاز الدرك
- القيام يوميا بتقديم المساعدة في وضع مفهوم خفارة المجتمعات المحلية وإدماجه في جهاز الشرطة الوطنية لكون ديفوار وفقا للمعايير الدولية، وإنشاء وتشغيل هيكل للتنسيق الوطني في مجال مكافحة الجرائم المرتكبة ضد الأطفال والنساء، بما في ذلك إنشاء وحدات التحقيقات الخاصة في جهازَي الشرطة والدرك
- إجراء ٩ دورات لتدريب المدربين لفائدة ٣٢٥ ١ فردا من أفراد الشرطة والدرك في مجال إدارة النظام العام
- تنفيذ ٩ مشاريع سريعة الأثر للمساعدة على إعادة تأهيل وتجهيز مرافق الدرك والشرطة
- عقد اجتماعين مع النظراء في شرطة بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي في إطار التعاون بين البعثات

العوامل الخارجية

توافر الإرادة السياسية من أجل المضي قدما في إصلاح جهازَي الشرطة والدرك. وجود تعاون فعال بين النظام القضائي ووكالات إنفاذ القانون

٥٠ - وخلال الفترة ٢٠١٦/٢٠١٧، ستواصل العملية ترشيد أصولها الجوية بالتوقف عن استخدام الطائرات العمودية الهجومية العسكرية، والاكتفاء باستخدام طائرتين من الطائرات الثابتة الجناحين و ٥ طائرات مروحية. وسيُخفّض أسطول المركبات بما قدره ٣٧ مركبة إضافية (مركبات ركاب خفيفة ومركبات مدرعة وشاحنات للأغراض الخاصة ومعدات مناولة العتاد وسيارات إسعاف)، تمشياً مع انخفاض ملاك الموظفين وعدد المواقع.

٥١ - وسيتم الإبقاء على العدد الإجمالي للأماكن، البالغ ٣٤ معسكراً/مكاناً رئيسياً و ٨ مواقع للأفرقة. ولن يُضطلع خلال فترة الميزانية بأي مشروع جديد من مشاريع التشييد الكبيرة. وفيما تواصل العملية التخطيط لمرحلة نقل مهامها، سينصب محط التركيز على البرنامج المتعلق ببناء قدرات الموظفين الوطنيين، حيث إنه سيزداد إيلاء الاهتمام للسفر داخل منطقة البعثة بهدف تدريب الموظفين، والحد من تكاليف التدريب لكل موظف.

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة
١-١-٥ انخفاض عدد حوادث المركبات بحيث لا تزيد نسبتها على ١,٣ لكل ١٠٠ مركبة (٢٠١٤/٢٠١٥: ١,٥ حادث؛ ٢٠١٥/٢٠١٦: ١,٣ حادث)	١-٥ تقديم الدعم اللوجستي والإداري والأمني إلى العملية بكفاءة وفعالية
٢-١-٥ إحراز تقدم في تنفيذ النظام المركزي لتخطيط الموارد (نظام أموجا)	

النواتج

الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة والموظفون المدنيون

- تمركز قوام متوسطه ٨٠٨ ٣ من أفراد الوحدات العسكرية و ١٩٢ فرداً من المراقبين العسكريين، و ٥٠٠ من أفراد شرطة الأمم المتحدة و ١٠٠٠ من أفراد الشرطة المشكّلة، وتناوبهم وإعادتهم إلى الوطن
- التحقق من المعدات المملوكة للوحدات ومن قدرات الاكتفاء الذاتي للأفراد العسكريين وأفراد الشرطة ورصدها وتفتيشها
- تخزين وإمداد ٣٣٧ طناً من حصص الإعاشة (ما يعادل ٢٨ يوماً من المخزون الاحتياطي للأمم المتحدة)، و ٦٧ ٤٥٢ من حِزم إعاشة المقاتلين (ما يعادل فترة ١٤ يوماً في مواقع الوحدات)،

و ٣٠٣ ٥٣٤ لترا من المياه المعبأة (ما يعادل فترة ١٤ يوما في مواقع الوحدات) لأفراد الوحدات العسكرية وأفراد الشرطة المشكلة في ٤٢ موقعا

- إدارة شؤون ما متوسطه ٢١٥ ١ موظفاً مدنياً، يتألفون من ٣٤٦ موظفاً دولياً و ٦٩٨ من الموظفين الوطنيين و ١٤٧ متطوعاً من متطوعي الأمم المتحدة و ٨ أفراد مقدمين من الحكومات
- تنفيذ برنامج للسلوك والانضباط موجه إلى جميع الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة والموظفين المدنيين، بما يشمل التدريب والوقاية ورصد سير التحقيقات واتخاذ الإجراءات التأديبية

المرافق والهياكل الأساسية

- صيانة وإصلاح أماكن عمل الأفراد العسكريين/أفراد الشرطة المشكلة التابعة للأمم المتحدة، وأماكن عمل الموظفين في ٣٤ موقعا و ٨ من مواقع الأفرقة المستقلة
- توفير خدمات الصرف الصحي لجميع أماكن العمل، بما في ذلك خدمات المجاري وجمع القمامة والتخلص منها في ٣٤ معسكرا و ٨ مكاتب تابعة لمواقع الأفرقة في أبيدجان والقطاع الغربي والقطاع الشرقي
- تشغيل وصيانة ١٨ محطة من محطات تنقية المياه المملوكة للأمم المتحدة في ١٣ موقعا
- تشغيل وصيانة ٢٣٨ من المولدات الكهربائية المملوكة للأمم المتحدة في ٣٤ موقعا وفي ٨ من مواقع الأفرقة المستقلة
- تخزين وإمداد ٣,٣ ملايين لتر من الوقود والزيوت ومواد التشحيم للمولدات الكهربائية
- صيانة وإصلاح ١٥ كيلومتراً من الطرق و ١٣ مطاراً في ١٣ موقعا و ٤ محطات للتزويد بوقود الطائرات في ٤ مواقع
- تشغيل وصيانة ١٨ محطة مملوكة للأمم المتحدة لمعالجة مياه الصرف في ١٠ مواقع

النقل البري

- تشغيل وصيانة ٦٤٨ مركبة مملوكة للأمم المتحدة، بما في ذلك ١٤ مركبة مدرعة، من خلال استخدام ٤ ورش تصليح في ٤ مواقع وورشتيّ تصليح متنقلتين
- تنفيذ نظام صيانة يُستعان فيه بمصادر خارجية لنحو ثلث الأسطول من أجل دعم ورشة معسكر AK وإبرام عقود للسحب التدريجي المحتمل
- الإمداد بـ ٣,٣ ملايين لتر من الوقود والزيوت ومواد التشحيم لأغراض النقل البري

- تشغيل خدمة مكوكة يومية على مدار ٥ أيام في الأسبوع لنقل ما متوسطه ٢٧٠ فرداً من أفراد الأمم المتحدة في اليوم الواحد وإتاحة خدمة سيارات الأجرة، حسب الحاجة، من أماكن إقامتهم إلى منطقة البعثة

النقل الجوي

- تشغيل وصيانة طائرتين من الطائرات الثابتة الجناحين و ٥ طائرات مروحية، بما في ذلك ٤ طائرات عمودية عسكرية للأغراض العامة في ٣ مواقع (أبيدجان وبواكيه ودالوا)
- الإمداد بما مقداره ٢,٩ مليون لتر من الوقود والزيوت ومواد التشحيم لأغراض العمليات الجوية

النقل البحري

- تشغيل وصيانة زورقين

الاتصالات

- دعم وصيانة شبكة ساتلية تتكون من محور محطة أرضية لتوفير الاتصالات بالصوت والفاكس والفيديو ونقل البيانات
- دعم وصيانة ٢٠ نظاماً من النظم ذات الفتحات الطرفية الصغيرة جداً، و ٤٨ مقسماً هاتفياً، و ٢٧ وصلة تعمل بالموجات الدقيقة، و ٥ نظم للتداول بالفيديو
- دعم وصيانة ٥٠٠ جهاز من أجهزة الاتصال اللاسلكي ذات الترددات العالية، و ٢٠ جهازاً من أجهزة الاتصال اللاسلكي ذات الترددات العالية جداً، و ٣٠٠٠ جهاز من أجهزة الاتصال اللاسلكي ذات الترددات فوق العالية، و ٢٤ جهازاً من أجهزة إعادة الإرسال وأجهزة الإرسال التي تعمل بالترددات فوق العالية
- دعم وصيانة ٢٤ محطة للبث الإذاعي تعمل على موجة التضمين الترددي في ٤ مرافق للإنتاج الإذاعي

تكنولوجيا المعلومات

- دعم وصيانة ٢٠ خادوماً مادياً، و ٢٠٠ خادوم افتراضي، و ٢١١٦ جهازاً حاسوبياً (تشمل حواسيب مكتبية، وحواسيب حجرية، وبنى أساسية لحواسيب مكتبية افتراضية)، و ٥٠٠ طابعة و ٢٥٠ جهازاً من أجهزة الإرسال الرقمية في ٣٣ موقعاً خارج أبيدجان وفي ١٠ مواقع في أبيدجان

- دعم وصيانة ٢٥ شبكة من الشبكات المحلية، وشبكة واسعة، وشبكة متروبولية لفائدة ٢ ١٤٠ مستخدماً في ٤٨ موقعا
- دعم وصيانة ١٩ شبكة محلية لاسلكية
- دعم وصيانة ٢ ٢٥٠ حساباً من حسابات البريد الإلكتروني
- وضع نظام للمعلومات الجغرافية لتوفير ما يقرب من ٢ ٢٠٠ خريطة إدارية وتخطيطية ومواضيعية لدعم القرارات المتعلقة بالسياسات والإلمام بالحالة، ولأغراض العمليات

الخدمات الطبية

- تشغيل وصيانة عيادة من المستوى الأول الممتاز مملوكة للأمم المتحدة في سيبروكو/أبيدجان، وعيادة من المستوى الأول في دالوا، وعيادة من المستوى الأول في بواكيه، و ١١ عيادة من عيادات المستوى الأول التابعة للبلدان المساهمة بقوات في ١٠ مواقع، وعيادة من عيادات المستوى الثاني التابعة للبلدان المساهمة بقوات في دالوا لدعم الأفراد النظاميين المنتشرين في القطاع الغربي، في المقام الأول، و ٥ عيادات وطنية من المستوى الثاني متعاقد معها في القطاع الغربي والقطاع الشرقي، و ٥ عيادات وطنية من المستوى الثالث متعاقد معها في أبيدجان، فضلاً عن مراكز للطوارئ والإسعافات الأولية لخدمة جميع أفراد البعثة، وموظفي وكالات الأمم المتحدة الأخرى، ولخدمة السكان المدنيين المحليين في حالات الطوارئ
- الإبقاء على ترتيبات الإجلاء البري والجوي على نطاق البعثة لجميع مواقع الأمم المتحدة، بما في ذلك عمليات الإجلاء إلى ثلاثة مستشفيات من المستوى الرابع في ٣ مواقع
- تشغيل وصيانة المرافق التي تُقدّم إلى جميع أفراد البعثة خدمات المشورة والفحص السريري والطوعيين بشأن فيروس نقص المناعة البشرية
- تنفيذ برنامج للتوعية بفيروس نقص المناعة البشرية لجميع أفراد البعثة، بما يشمل التعلم من الأقران

الأمن

- توفير خدمات الأمن يومياً على مدار الساعة وطوال أيام الأسبوع في منطقة البعثة بأسرها، بما في ذلك الحماية للصديقة على مدار الساعة لكبار موظفي البعثة والزوار من المسؤولين الرفيعي المستوى
- إجراء تقييم لأمن المواقع على نطاق البعثة، بما في ذلك عمليات مسح أمني لأماكن الإقامة في ٣٤٨ مكان إقامة
- تنظيم ما مجموعه ٧٥ جلسة إعلامية بشأن الوعي الأمني وخطط الطوارئ لجميع موظفي البعثة

- إخضاع جميع موظفي البعثة الجدد لتدريب تمهيدي في مجال الأمن وتدريب أولي/عملي على التعامل مع الحرائق

العوامل الخارجية

تمكّن الموردين من تقديم السلع والخدمات وفقا للعقود المبرمة معهم

الجدول ٦

الموارد البشرية: العنصر ٥، الدعم^(١)

الموظفون المدنيون	الموظفون الدوليون							متطوعو الموظفون الأمم المتحدة ^(ب) المجموع
	و أ ع م	مد-٢-١	ف-٤	ف-٢	الخدمة الميدانية	المجموع الفرعي	الموظفون الوطنيون ^(ب)	
الفريق المعني بالسلوك والانضباط								
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٦/٢٠١٥	-	-	٢	٢	١	٥	٢	-
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٧/٢٠١٦	-	-	٢	٢	١	٥	٢	-
صافي التغير	-	-	-	-	-	-	-	-
قسم الأمن								
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٦/٢٠١٥	-	-	١	٥	٥٥	٦١	٩٦	-
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٧/٢٠١٦	-	-	١	٥	٥٢	٥٨	٨٤	-
صافي التغير	-	-	-	-	(٣)	(٣)	(١٢)	-
مكتب رئيس دعم البعثة								
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٦/٢٠١٥	-	١	٣	٥	١٠	١٩	٢١	٦
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٧/٢٠١٦	-	١	٣	٥	١٠	١٩	٢١	٦
صافي التغير	-	-	-	-	-	-	-	-
الخدمات الإدارية								
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٦/٢٠١٥	-	-	٧	٩	١٩	٣٥	١٠٩	٢٢
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٧/٢٠١٦	-	-	٦	٩	١٩	٣٤	١٠٩	٢٢
صافي التغير	-	-	(١)	-	-	(١)	-	-
الوظائف المؤقتة المعتمدة ^(ج) للفترة ٢٠١٦/٢٠١٥	-	-	-	-	-	-	١	-
الوظائف المؤقتة المقترحة للفترة ٢٠١٧/٢٠١٦	-	-	-	-	-	-	-	-
صافي التغير	-	-	-	-	-	-	(١)	-
المجموع الفرعي								
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٦/٢٠١٥	-	-	٧	٩	١٩	٣٥	١١٠	٢٢
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٧/٢٠١٦	-	-	٦	٩	١٩	٣٤	١٠٩	٢٢

الموظفون المدنيون	الموظفون الدوليون							متطوعو الأمم المتحدة ^(ب)	المجموع
	و أ ع - أ ع م	مد-٢ - مد-١	ف-٥ - ف-٤	ف-٣ - ف-٢	الخدمة الميدانية	المجموع الفرعي	الموظفون الوطنيون		
صافي التغير	-	-	(١)	-	-	(١)	(١)	-	(٢)
خدمات الدعم المتكامل									
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٦/٢٠١٥	-	-	٩	١٦	٩٨	١٢٣	٣٢٣	٦٤	٥١٠
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٧/٢٠١٦	-	-	٩	١٦	٩٨	١٢٣	٣٢٣	٦٤	٥١٠
صافي التغير	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المجموع الفرعي، موظفو الدعم									
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٦/٢٠١٥	-	١	٢٢	٣٧	١٨٣	٢٤٣	٥٥١	٩٢	٨٨٦
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٧/٢٠١٦	-	١	٢١	٣٧	١٨٠	٢٣٩	٥٣٩	٩٢	٨٧٠
صافي التغير	-	-	(١)	-	(٣)	(٤)	(١٢)	-	(١٦)
الوظائف المؤقتة المعتمدة ^(ج) للفترة ٢٠١٦/٢٠١٥	-	-	-	-	-	-	١	-	١
الوظائف المؤقتة المقترحة للفترة ٢٠١٧/٢٠١٦	-	-	-	-	-	-	-	-	-
صافي التغير	-	-	-	-	-	-	(١)	-	(١)
المجموع									
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٦/٢٠١٥	-	١	٢٢	٣٧	١٨٣	٢٤٣	٥٥٢	٩٢	٨٨٧
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٧/٢٠١٦	-	١	٢١	٣٧	١٨٠	٢٣٩	٥٣٩	٩٢	٨٧٠
صافي التغير	-	-	(١)	-	(٣)	(٤)	(١٣)	-	(١٧)

(أ) يعكس إلغاء ١٦ وظيفة (وظيفة برتبة ف-٤ و ٣ وظائف من فئة الخدمة الميدانية و ١٢ وظيفة لموظفين وطنيين من فئة الخدمات العامة) على النحو المشار إليه في الوثيقة A/69/743 (الفقرة ٢٣).

(ب) يشمل ذلك الموظفين الوطنيين من الفئة الفنية والموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة.

(ج) تموّل في إطار المساعدة المؤقتة العامة، تحت بند تكاليف الموظفين المدنيين.

شعبة دعم البعثة

الخدمات الإدارية

وحدة إسداء المشورة

الموظفون الوطنيون: نقصان قدره وظيفة واحدة (إلغاء وظيفة من وظائف المساعدة المؤقتة العامة لموظف وطني من الفئة الفنية)

٥٢ - مع الأخذ في الاعتبار الخفض التدريجي لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار والحد من نطاق عملياتها، لم تعد هناك حاجة إلى وظيفة مستشار موظفين في إطار المساعدة المؤقتة

العامة (موظف وطني من الفئة الفنية). وتشير التقديرات إلى أن عبء العمل المرتبط بتلك الوظيفة سيتقاسمه أعضاء الفريق الباقون. وفي إطار تقليص حجم العملية وما يترتب عليه من انخفاض في عبء عمل وحدة إسداء المشورة، يُقترح إلغاء وظيفة مستشار الموظفين في إطار المساعدة المؤقتة العامة (موظف وطني من الفئة الفنية).

ثانيا - الموارد المالية

ألف - الموارد الإجمالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة. وتمتد سنة الميزانية من ١ تموز/يوليه إلى ٣٠ حزيران/يونيه)

الفئة	النفقات		المخصصات		تقديرات التكاليف		الفرق	
	(٢٠١٥/٢٠١٤)	(٢٠١٦/٢٠١٥)	(٢٠١٦/٢٠١٥)	(٢٠١٧/٢٠١٦)	المبلغ	النسبة المئوية	(٢)÷(٤)=(٥)	(٢)-(٣)=(٤)
	(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)		
الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة								
المراقبون العسكريون	٨ ٦١٧,٠	٨ ٣٠١,٢	٨ ٢٢٣,٨	(٧٧,٤)	(٠,٩)			
الوحدات العسكرية	١٩٣ ٧٣٤,٨	١٥٧ ١٣٤,٣	١١٠ ٢٧٧,١	(٤٦ ٨٥٧,٢)	(٢٩,٨)			
شرطة الأمم المتحدة	١٩ ٦٧٣,١	٢٠ ١٣١,٦	٢٠ ١٣٣,٣	١,٧	٠,٠			
وحدات الشرطة المشكّلة	٢٨ ٣٦٤,١	٢٩ ١٤٣,٧	٢٧ ٦٣٧,٠	(١ ٥٠٦,٧)	(٥,٢)			
المجموع الفرعي	٢٥٠ ٣٨٩,٠	٢١٤ ٧١٠,٨	١٦٦ ٢٧١,٢	(٤٨ ٤٣٩,٦)	(٢٢,٦)			
الموظفون المدنيون								
الموظفون الدوليون	٦١ ٣٩٥,٥	٥٩ ٦٣٤,٤	٤٧ ٧٣٧,٠	(١١ ٨٩٧,٤)	(٢٠,٠)			
الموظفون الوطنيون	٢١ ٨٠٨,١	١٦ ١٤٩,٢	١٩ ٦٣١,١	٣ ٤٨١,٩	٢١,٦			
متطوعو الأمم المتحدة	٦ ٨٤٧,٢	٦ ٤٥٨,٨	٥ ٤٤٧,١	(١ ٠١١,٧)	(١٥,٧)			
المساعدة المؤقتة العامة	(١٢,٩)	٣٨,٠	—	(٣٨,٠)	(١٠٠,٠)			
الأفراد المقدمون من الحكومات	٩٩,٥	٣٣٨,٥	٣٣٩,٢	٠,٧	٠,٢			
المجموع الفرعي	٩٠ ١٣٧,٤	٨٢ ٦١٨,٩	٧٣ ١٥٤,٤	(٩ ٤٦٤,٥)	(١١,٥)			
التكاليف التشغيلية								
مراقبو الانتخابات المدنيون	—	—	—	—	—			
الاستشاريون	٢٦٦,٥	٥٠٣,٠	٣٧٨,٠	(١٢٥,٠)	(٢٤,٩)			
السفر في مهام رسمية	٣٣٦٧,٠	٣٠١٦,٠	٢٩٥٨,٠	(٥٨,٠)	(١,٩)			
المراقق والهيكل الأساسية	٣٠ ٥٦٣,٣	٣١ ١٦٦,٩	٢٥ ٠٧٧,١	(٦ ٠٨٩,٨)	(١٩,٥)			
النقل البري	٧٨٥٢,٤	٦ ٩٦٢,٨	٥ ٧٧٨,٣	(١ ١٨٤,٥)	(١٧,٠)			
النقل الجوي	٣٠ ٣٣٤,٥	٣٠ ٤٧٧,٦	٢١ ٤٦١,٣	(٩ ٠١٦,٣)	(٢٩,٦)			

الفئة	النفقات (٢٠١٥/٢٠١٤)	المخصصات (٢٠١٦/٢٠١٥)	تقديرات التكاليف (٢٠١٧/٢٠١٦)	الفرق	
				المبلغ	النسبة المئوية
(١)	(٢)	(٣)	(٤)=(٣)-(٢)	(٥)=(٤)-(٢)	(٦)=(٤)÷(٢)
النقل البحري	١٧,٤	٥,٠	٤,٨	(٠,٢)	(٤,٠)
الاتصالات	٤ ٦٢٦,٤	٤ ٩٣٣,٦	٤ ٨٣٢,٨	(١٠٠,٨)	(٢,٠)
تكنولوجيا المعلومات	٧ ٥٩٨,٤	٤ ٩٤٨,٥	٤ ٤٨٩,٩	(٤٥٨,٦)	(٩,٣)
الخدمات الطبية	١ ٠١٩,٧	١ ٢٩٦,٤	٩٣٤,٨	(٣٦١,٦)	(٢٧,٩)
المعدات الخاصة	-	-	-	-	-
اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى	٣٣٣٥٢,٥	٢٠ ١٥٤,٨	١٣ ٣٦٨,٤	(٦ ٧٨٦,٤)	(٣٣,٧)
المشاريع السريعة الأثر	١ ٩٨٧,٧	٢ ٠٠٠,٠	٢ ٠٠٠,٠	-	-
المجموع الفرعي	١ ٢٠ ٩٨٥,٨	١٠٥ ٤٦٤,٦	٨١ ٢٨٣,٤	(٢٤ ١٨١,٢)	(٢٢,٩)
إجمالي الاحتياجات	٤ ٦١ ٥١٢,٢	٤٠٢ ٧٩٤,٣	٣٢٠ ٧٠٩,٠	(٨٢ ٠٨٥,٣)	(٢٠,٤)
الإيرادات المتأتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين	٨ ٨٣٠,٤	٧ ٢٧٦,٩	٧ ٤٥٤,٥	١٧٧,٦	٢,٤
صافي الاحتياجات	٤٥٢ ٦٨١,٨	٣٩٥ ٥١٧,٤	٣١٣ ٢٥٤,٥	(٨٢ ٢٦٢,٩)	(٢٠,٨)
الترعاعات العينية (المدرجة في الميزانية)	-	-	-	-	-
مجموع الاحتياجات	٤ ٦١ ٥١٢,٢	٤٠٢ ٧٩٤,٣	٣٢٠ ٧٠٩,٠	(٨٢ ٠٨٥,٣)	(٢٠,٤)

باء - المساهمات غير المدرجة في الميزانية

٥٣ - ترد فيما يلي القيمة التقديرية للمساهمات غير المدرجة في الميزانية للفترة من ١ تموز/

يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧:

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفئة	القيمة التقديرية
اتفاق مركز القوات ^١	١٣ ٧٧٠,٩
الترعاعات العينية (غير المدرجة في الميزانية)	-
المجموع	١٣ ٧٧٠,٩

(أ) يشمل ذلك القيمة التقديرية لإيجار المرافق المقدمة من الحكومة.

جيم - عوامل الشغور

٥٤ - تأخذ تقديرات التكاليف للفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/

يونيه ٢٠١٧ في الحسبان عوامل الشغور التالية:

(النسبة المئوية)

الفئة	المعدلات الفعلية للفترة ٢٠١٥/٢٠١٤	المعدلات المدرجة في الميزانية للفترة ٢٠١٦/٢٠١٥	المعدلات المتوقعة للفترة ٢٠١٧/٢٠١٦
الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة			
المراقبون العسكريون	٦,٣	٢,٠	٢,٠
الوحدات العسكرية	١١,٢	٢,٠	٢,٠
شرطة الأمم المتحدة	٢٠,٥	١١,٠	١٠,٠
وحدات الشرطة المشكلة	١,٨	١,٠	١٠,٠
الموظفون المدنيون			
الموظفون الدوليون	١٨,٢	١٠,٠	١٥,٠
الموظفون الوطنيون			
الموظفون الوطنيون من الفئة الفنية	٢٥,٠	١٢,٠	١٣,٠
الموظفون الوطنيون من فئة الخدمات العامة	١١,٣	٤,٠	١٠,٠
متطوعو الأمم المتحدة	١٥,٧	٧,٠	٢٠,٠
الأفراد المقدمون من الحكومات	٨٤,١	-	-

٥٥ - ويستند تطبيق معدلات الشُّغور عند حساب تكاليف الموظفين إلى النشر الفعلي للأفراد خلال الفترة ٢٠١٤/٢٠١٥ وفي النصف الأول من الفترة ٢٠١٥/٢٠١٦، وكذلك إلى نمط إنفاق البعثة والتغيرات المتوقعة في قوامها.

دال - المعدات المملوكة للوحدات: المعدات الرئيسية والاكتفاء الذاتي

٥٦ - تستند الاحتياجات للفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ إلى معدلات السداد الموحدة لتكاليف المعدات الرئيسية (ترتيبات الإيجار الشامل للخدمات) والاكتفاء الذاتي بمبلغ إجماليه ٩٠٠ ٤٦٢ ٣٩ دولار، موزعاً على النحو التالي:

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفئة	الوحدات العسكرية	وحدات الشرطة المشكلة	المجموع
المعدات الرئيسية	١٦٥١٣,٧	٥٥٣٣,٥	٢٢٠٤٧,٢
الاكتفاء الذاتي	١٤٣٠٥,٦	٣١١٠,١	١٧٤١٥,٧
المجموع	٣٠٨١٩,٣	٨٦٤٣,٦	٣٩٤٦٢,٩

العوامل المنطبقة على البعثة	النسبة المئوية	تاريخ النفاذ	تاريخ آخر استعراض
ألف - العوامل المنطبقة على منطقة البعثة			
عامل الظروف البيئية الشديدة القسوة	١,٨	١ تشرين الأول / ٣٠ أيلول / سبتمبر ٢٠٠٦	٢٠١٠
عامل ظروف التشغيل المكثفة	١,٩	١ تشرين الأول / ٣٠ أيلول / سبتمبر ٢٠٠٦	٢٠١٠
عامل الأعمال العدائية/التخلي القسري	١,٥	١ تشرين الأول / ٣٠ أيلول / سبتمبر ٢٠٠٦	٢٠١٠
باء - العوامل المنطبقة على البلد الأصلي			
عامل النقل الإضافي	٤,٢٥-٠,٠		

هاء - التدريب

٥٧ - ترد فيما يلي الاحتياجات التقديرية من الموارد اللازمة للتدريب للفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧:

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المبلغ التقديري	الفئة
	الاستشاريون
٣٣٦,١	الاستشاريون في مجال التدريب
	السفر في مهام رسمية
٦٥٤,٠	السفر في مهام رسمية لأغراض التدريب
	اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى
٣٩٤,٦	رسوم التدريب واللوازم والخدمات
١ ٣٨٤,٧	المجموع

٥٨ - ويرد فيما يلي عدد المشاركين المقرر للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧، مقارنةً بالفترات السابقة:

(عدد المشاركين)

الموظفون الدوليون	الموظفون الوطنيون	الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة
العدد الفعلي للفترة	العدد الفعلي للفترة	العدد الفعلي للفترة
العدد المقرر للفترة	العدد المقرر للفترة	العدد المقرر للفترة
العدد المقترح للفترة	العدد المقترح للفترة	العدد المقترح للفترة
٢٠١٥/٢٠١٤	٢٠١٥/٢٠١٤	٢٠١٥/٢٠١٤
٢٠١٦/٢٠١٥	٢٠١٦/٢٠١٥	٢٠١٦/٢٠١٥
٢٠١٧/٢٠١٦	٢٠١٧/٢٠١٦	٢٠١٧/٢٠١٦
٨٧٧	١٤٥٧	١٣٠
١٨١٤	١١٤٤	١٤١١
١١٤٤	٥٥٣٧	٨٨٣٤
١٢٢٦		

التدريب الداخلي

الموظفون الدوليون			الموظفون الوطنيون			الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة		
العدد الفعلي للفترة	العدد المقرر للفترة	العدد المقترح للفترة	العدد الفعلي للفترة	العدد المقرر للفترة	العدد المقترح للفترة	العدد الفعلي للفترة	العدد المقرر للفترة	العدد المقترح للفترة
٢٠١٥/٢٠١٤	٢٠١٦/٢٠١٥	٢٠١٧/٢٠١٦	٢٠١٥/٢٠١٤	٢٠١٦/٢٠١٥	٢٠١٧/٢٠١٦	٢٠١٥/٢٠١٤	٢٠١٦/٢٠١٥	٢٠١٧/٢٠١٦
٧٧	٧٣	٦٧	٢٩	٤٥	٥٠	٦	١٥	١٢
٩٥٤	١٥٣٠	١١٩٧	١٨٤٣	١١٨٩	١٤٦١	٥٥٤٣	٨٨٤٩	١٢٣٨

(أ) يشمل التدريب في قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات في برينديزي، بإيطاليا، والتدريب خارج منطقة البعثة.

٥٩ - ويهدف برنامج التدريب الذي وُضع للعملية للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧ إلى تعزيز مهارات أفراد البعثة في المجالات التنظيمية والإدارية والطبية ومهارات التطوير التنظيمي، والتدريب المتعلق بتنفيذ الولاية، بما في ذلك في مجالات الشؤون السياسية، والقضايا الإنسانية، والقانون والنظام والأمن، من خلال إقامة ٢٠٧ دورات يشارك فيها ٨٩٦ ٣ شخصا. وينصب تركيز البرنامج التدريبي بشكل رئيسي على تعزيز القدرات الفنية والتقنية لموظفي البعثة في ميادين الإدارة، والنقل الجوي، والاتصالات، والهندسة، والنقل البري، والموارد البشرية، والمشتريات، والخدمات الطبية، والأمن، والإمداد، وإدارة الممتلكات، والشؤون السياسية، ومسائل حقوق الإنسان والمسائل الإنسانية، والقانون والنظام.

واو - خدمات الكشف عن الألغام وإزالتها

٦٠ - ترد فيما يلي الاحتياجات التقديرية من الموارد اللازمة لخدمات الكشف عن الألغام وإزالتها للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧:

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفئة	القيمة التقديرية
المعدات الخاصة	
معدات الكشف عن الألغام وإزالتها	-
اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى	
خدمات الكشف عن الألغام وإزالتها	٥ ٢٢٥,٠
لوازم الكشف عن الألغام وإزالتها	-

٦١ - وستواصل العملية إنحياز النواتج ذات الصلة بإدارة الأسلحة والذخائر. وستُبدل الجهود في المجالات التالية: (أ) إزالة مخلفات الحرب من المتفجرات من أجل تحسين حماية المدنيين والأمن البشري؛ و (ب) مناولة وتخزين الأسلحة والذخائر بطرق آمنة والتخلص

من الأسلحة والذخائر غير الصالحة للخدمة التي يتم جمعها خلال عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وعمليات نزع السلاح المخصصة للمواقع ذات الصلة بنزع السلاح؛ و (ج) الأمن المادي وإدارة المخزونات.

زاي - المشاريع السريعة الأثر

٦٢ - ترد فيما يلي الاحتياجات التقديرية من الموارد اللازمة للمشاريع السريعة الأثر للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧، مقارنة بالفترات السابقة:

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفترة	المبلغ	عدد المشاريع
من ١ تموز/يوليه ٢٠١٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥ (المشاريع الفعلية)	١ ٩٨٧,٧	٩٤
من ١ تموز/يوليه ٢٠١٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦ (المعتمدة)	٢ ٠٠٠,٠	٨٠
من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ (المقترحة)	٢ ٠٠٠,٠	٦١

٦٣ - ويُقترح رصد اعتماد بقيمة ٢,٠ مليون دولار للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧ لتنفيذ ٦١ مشروعاً سريع الأثر في المجالات التالية: دعم بناء الثقة بين قوة عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار والسكان المحليين (٥ مشاريع)؛ ودعم ثقافة المصالحة/حقوق الإنسان، وحماية الطفل، وحقوق المرأة (٣ مشاريع)؛ وتوفير الدعم لدور المساعي الحميدة الذي تضطلع به الممثلة الخاصة للأمين العام وإصلاح الهياكل الأساسية العامة دعماً للوئام الاجتماعي وحل النزاعات (٣٥ مشروعاً)؛ ودعم أنشطة التوعية (٩ مشاريع)؛ وتقديم المساعدة لإعادة تأهيل مرافق الدرك والشرطة وتزويدها بالمعدات (٩ مشاريع).

٦٤ - وما زال تنفيذ عناصر العملية للمشاريع السريعة الأثر يعدّ أمراً بالغ الأهمية، ولا سيما من أجل دعم دور المساعي الحميدة الذي تضطلع به الممثلة الخاصة للأمين العام في تعزيز اللوائيم الاجتماعي والمصالحة الوطنية قبل العملية الانتخابية وأثناءها وبعدها. وتستهدف المشاريع المجالات ذات الأولوية تمشياً مع ولاية البعثة وإعادة هيكلتها.

ثالثاً - تحليل الفروق^(١)

٦٥ - يتضمن المرفق الأول لهذا التقرير ما يرد في هذا الفرع من تعريف للمصطلحات الموحدة المطبقة فيما يختص بتحليل الفروق في الموارد. وهذه المصطلحات هي نفسها التي استُخدمت في التقارير السابقة.

الفرق		
بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات	
(٢٩,٨)	(٤٦ ٨٥٧,٢)	الوحدات العسكرية

• الولاية: تخفيض قوام أفراد الوحدات العسكرية

٦٦ - يتمثل العامل الرئيسي الذي أسهم في حدوث الفرق تحت هذا البند في تخفيض قوام الوحدات العسكرية من ٢٤٥ ٥ فرداً في الفترة ٢٠١٦/٢٠١٥ إلى المجموع المقرر البالغ ٣ ٨٠٨ أفراد في الفترة ٢٠١٧/٢٠١٦، مما أفضى إلى انخفاض الاحتياجات المتصلة بتكاليف أفراد الوحدات العسكرية والمعدات الرئيسية المملوكة للوحدات وقدرات الاكتفاء الذاتي.

الفرق		
بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات	
(٥,٢)	(١ ٥٠٦,٧)	وحدات الشرطة المشكلة

• الإدارة: تطبيق عامل شغور أعلى

٦٧ - يتمثل العامل الرئيسي الذي أسهم في حدوث الفرق تحت هذا البند في تطبيق عامل شغور أعلى قدره ١٠ في المائة في الفترة ٢٠١٧/٢٠١٦، مقارنةً بتطبيق عامل شغور قدره ١ في المائة في الفترة ٢٠١٦/٢٠١٥.

الفرق		
بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات	
(٢٠,٠)	(١١ ٨٩٧,٤)	الموظفون الدوليون

• الإدارة: تخفيض ملاك الموظفين وتطبيق عامل شغور أعلى

(١) ترد مبالغ الفروق في الموارد بآلاف دولارات الولايات المتحدة. ويرد تحليل للفروق التي تبلغ قيمة الزيادة أو النقصان فيها ما نسبته ٥ في المائة أو مبلغ ١٠٠ ٠٠٠ دولار على الأقل.

٦٨ - يتمثل العامل الرئيسي الذي أسهم في حدوث الفرق تحت هذا البند في انخفاض الاحتياجات المتعلقة بمرتبات الموظفين الدوليين والاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين والتكاليف العامة للموظفين نتيجة لتطبيق عامل شغور أعلى قدره ١٥ في المائة في الفترة ٢٠١٦/٢٠١٧ مقارنة بتطبيق عامل شغور قدره ١٠ في المائة في الفترة ٢٠١٥/٢٠١٦، وإلغاء ٨ وظائف، وهو ما اقترن بانخفاض المستوى المقدّر للتكاليف العامة للموظفين (٦٢,٨ في المائة للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧، مقارنة بـ ٧٥,٢ في المائة في الفترة ٢٠١٥/٢٠١٦)، وتسوية مقر العمل (٤١,٢ في المائة في الفترة ٢٠١٦/٢٠١٧ مقارنة بـ ٥٣,٨ في المائة في الفترة ٢٠١٥/٢٠١٦).

الفرق		
بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
٣ ٤٨١,٩	٢١,٦	الموظفون الوطنيون

• العوامل الخارجية: الزيادة في جدول المرتبات

٦٩ - يتمثل العامل الرئيسي الذي أسهم في حدوث الفرق تحت هذا البند في زيادة الاحتياجات المتعلقة بمرتبات الموظفين الوطنيين والاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين نتيجة لزيادة المرتبات بنسبة ٤,٦ في المائة للموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة وبنسبة ٤,٩ في المائة للموظفين الوطنيين من الفئة الفنية، فضلاً عن زيادة الاحتياجات المتصلة ببدايات التكاليف العامة للموظفين، مثل بدلات الإعالة، استناداً إلى جدول مرتبات الموظفين الوطنيين المنقح اعتباراً من ١ حزيران/يونيه ٢٠١٤.

٧٠ - والزيادة الكلية في الاحتياجات يقابلها جزئياً تطبيق عامل شغور أعلى قدره ١٣ في المائة للموظفين الوطنيين من الفئة الفنية علاوة على عامل شغور أعلى آخر قدره ١٠ في المائة للموظفين من فئة الخدمات العامة في الفترة ٢٠١٦/٢٠١٧، مقارنةً بعامل شغور قدرهما ١٢ في المائة و ٤ في المائة، على التوالي، في الفترة ٢٠١٥/٢٠١٦، كما يقابلها تخفيض قدره وظيفتان من الوظائف الوطنية، من ٧٠٠ وظيفة في الفترة ٢٠١٥/٢٠١٦ إلى ٦٩٨ وظيفة في الفترة ٢٠١٦/٢٠١٧. وبالإضافة إلى ذلك، يُعزى انخفاض الاحتياجات إلى انخفاض قيمة فرنك الجماعة المالية الأفريقية مقابل دولار الولايات المتحدة (سعر الصرف المطبق في الفترة ٢٠١٦/٢٠١٧ هو ٥٩٩,٦ فرنكاً من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية لكل دولار من دولارات الولايات المتحدة، مقارنةً بسعر الصرف المطبق في الفترة السابقة الذي بلغ ٥٣٨,٢ فرنكاً من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية).

الفرق		
بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
(١٠١١,٧)	(١٥,٧)	متطوعو الأمم المتحدة

• الإدارة: تخفيض ملاك الموظفين وتطبيق عامل شغور أعلى

٧١ - يتمثل العامل الرئيسي الذي أسهم في حدوث الفرق تحت هذا البند في انخفاض الاحتياجات المتعلقة بتكاليف متطوعي الأمم المتحدة نتيجةً لتطبيق عامل شغور أعلى قدره ٢٠ في المائة في الفترة ٢٠١٦/٢٠١٧ مقارنةً بعامل شغور بلغ ٧ في المائة في الفترة ٢٠١٥/٢٠١٦، وفي تخفيض قدره ٧ من الوظائف المؤقتة لمتطوعي الأمم المتحدة، من ١٥٤ وظيفة في الفترة ٢٠١٥/٢٠١٦ إلى ١٤٧ وظيفة في الفترة ٢٠١٦/٢٠١٧.

الفرق		
بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
(٣٨,٠)	(١٠٠,٠)	المساعدة المؤقتة العامة

• الإدارة: تخفيض ملاك الموظفين

٧٢ - يتمثل العامل الرئيسي الذي أسهم في حدوث الفرق تحت هذا البند في عدم نشوء حاجة إلى وظيفة مستشار موظفين (موظف وطني من الفئة الفنية) في إطار المساعدة المؤقتة العامة.

الفرق		
بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
(١٢٥,٠)	(٢٤,٩)	الخبراء الاستشاريون

• الإدارة: انخفاض المدخلات والنواتج

٧٣ - يتمثل العامل الرئيسي الذي أسهم في حدوث الفرق تحت هذا البند في عدم إدراج اعتمادات للاحتياجات المتعلقة بالتدريب في مجال نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والتدريب غير الإلزامي للموظفين المدنيين.

الفرق		
بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
(٦ ٠٨٩,٨)	(١٩,٥)	المرافق والهياكل الأساسية

• الإدارة: تغيير حجم الولاية

٧٤ - يتمثل العامل الرئيسي الذي أسهم في حدوث الفرق تحت هذا البند في انخفاض الاحتياجات من الموارد نظرا لتقليص حجم العملية، ولا سيما فيما يتعلق بعدم إدراج اعتمادات للاحتياجات المتعلقة بشراء اللوازم الهندسية والمرافق الجاهزة، والإيواء ومعدات التبريد؛ وانخفاض الاحتياجات لاستئجار أماكن العمل نظرا إلى انخفاض عدد تلك الأماكن من ٦١ إلى ٤٢ مكانا؛ وانخفاض الاحتياجات المتعلقة بالمرافق العامة وبتصريف النفايات، والصيانة وخدمات الأمن؛ وانخفاض الاحتياجات من الوقود والزيوت ومواد التشحيم.

الفرق		
بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
(١ ١٨٤,٥)	(١٧,٠)	النقل البري

• الإدارة: انخفاض المدخلات والنواتج

٧٥ - يتمثل العامل الرئيسي الذي أسهم في حدوث الفرق تحت هذا البند في انخفاض الاستهلاك المقدر من الوقود والزيوت ومواد التشحيم في الفترة ٢٠١٦/٢٠١٧ في ضوء السحب التدريجي للعملية، وهو ما يقترن بانخفاض أسعار الوقود (سعر مقدر بـ ٠,٦٧ دولار للتر الواحد في الفترة ٢٠١٦/٢٠١٧ مقارنة بسعر مقدر بـ ١,٠٣ دولار للتر الواحد في الفترة ٢٠١٥/٢٠١٦).

الفرق		
بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
(٩ ٠١٦,٣)	(٢٩,٦)	النقل الجوي

• الإدارة: انخفاض المدخلات والنواتج

٧٦ - يتمثل العامل الرئيسي الذي أسهم في حدوث الفرق تحت هذا البند في انخفاض الاحتياجات فيما يتعلق بساعات الطيران المتوقعة لاستئجار وتشغيل الطائرات الثابتة

الجناحين التي تستخدمها العملية (٨٨٥ ١ ساعة مقترحة للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧ مقارنة بـ ٢٢١ ٢ ساعة كانت مقررة للفترة ٢٠١٥/٢٠١٦)، والطائرات المروحية (١٩٩ ٣ ساعة مقترحة للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧ مقارنة بـ ٥٧ ٤ ساعة كانت مقررة للفترة ٢٠١٥/٢٠١٦) بسبب التقليل العام للعملية، وهو ما اقترن بانخفاض أسعار وقود الطائرات (سعر مقدر بـ ٥٦,٠ دولار للتر الواحد في الفترة ٢٠١٦/٢٠١٧ مقارنة بـ ٩٨,٠ دولار للتر الواحد في الفترة ٢٠١٥/٢٠١٦)، علاوة على رسوم الهبوط، ورسوم الخدمة الأرضية، وخدمات النقل الجوي.

الفرق		
بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
(١٠٠,٨)	(٢,٠)	الاتصالات

• الإدارة: انخفاض المدخلات والنواتج

٧٧ - يتمثل العاملان الرئيسيان اللذان أسهما في حدوث الفرق تحت هذا البند في عدم إدراج اعتمادات للاحتياجات المتعلقة باقتناء معدات الاتصالات والإعلام، وفي انخفاض الاحتياجات المتوقعة للاتصالات التجارية.

الفرق		
بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
(٤٥٨,٦)	(٩,٣)	تكنولوجيا المعلومات

• الإدارة: انخفاض المدخلات والنواتج

٧٨ - يتمثل العامل الرئيسي الذي أسهم في حدوث الفرق تحت هذا البند في عدم إدراج اعتمادات للاحتياجات المتعلقة باقتناء معدات تكنولوجيا المعلومات في سياق التخفيض التدريجي العام للعملية.

الفرق		
بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
(٣٦١,٦)	(٢٧,٩)	الخدمات الطبية

• الإدارة: انخفاض المدخلات والنواتج

٧٩ - يتمثل العامل الرئيسي الذي أسهم في حدوث الفرق تحت هذا البند في انخفاض الاعتماد المخصص للوالم والخدمات الطبية بسبب التقليل العام للعملية.

الفرق		
بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات	
(٣٣,٧)	(٦ ٧٨٦,٤)	الوالم والخدمات والمعدات الأخرى

• الولاية: تغيير حجم الولاية

٨٠ - يتمثل العامل الرئيسي الذي أسهم في حدوث الفرق تحت هذا البند في انخفاض الاحتياجات من الموارد فيما يتعلق بإنجاز معظم مراحل برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، بالنظر إلى كون الهيئة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج أصبحت تتولى دورا رئيسيا في هذا البرنامج. وهذا الانخفاض الإجمالي في الاحتياجات تقابله جزئيا زيادة الاحتياجات المتعلقة بتكاليف الشحن الأخرى والتكاليف ذات الصلة الناجمة عن إعادة المعدات المملوكة للوحدات والمعدات المملوكة للأمم المتحدة في العملية، في سياق سحبها التدريجي.

رابعا - الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها

٨١ - يرد في ما يلي الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها في ما يتصل بتمويل العملية:

- (أ) اعتماد مبلغ قدره ٣٢٠ ٧٠٩ ٠٠٠ دولار للإنفاق على العملية لفترة الاثني عشر شهرا الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧؛
- (ب) تقسيم المبلغ الوارد في الفقرة الفرعية (أ) أعلاه كأربعة مقرر بمعدل شهري قدره ٢٦ ٧٢٥ ٧٥٠ دولارا إذا ما قرر مجلس الأمن استمرار ولاية العملية.

خامسا - موجز لإجراءات المتابعة المتخذة لتنفيذ مقررات الجمعية العامة وطلباتها الواردة في قراراتها ٣٠٧/٦٩ و ٢٥٨/٦٩ بء، بما في ذلك توصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية التي أقرتها الجمعية

ألف - الجمعية العامة

المسائل الشاملة

(القرار ٣٠٧/٦٩)

الإجراءات المتخذة لتنفيذ المقررات والطلبات

المقررات والطلبات الموجهة إلى الأمين العام

تواصل العملية الجهود الرامية إلى مواءمة حيازتها للأصول مع المعايير المنصوص عليها في دليل التكاليف والنسب الموحدة.

تلاحظ أهمية دليل التكاليف والنسب الموحدة بوصفه أداة مرجعية موحدة فعالة لكفالة المصادقية والاتساق والشفافية، وتحث الأمين العام على مواصلة جهوده الرامية إلى مواءمة حيازة الأصول مع الدليل، مع مراعاة الواجبة للحالة على أرض الواقع، ومع أخذ ولاية فرادى بعثات حفظ السلام وتعقيدها وحجمها في الاعتبار (الفقرة ١٦)

العملية بصدد استعراض الاحتياجات من الموظفين المدنيين مع الأخذ في الاعتبار تطور العمليات في الميدان. ونتيجة لذلك، تقترح البعثة إلغاء ١٨ وظيفة في الفترة ٢٠١٧/٢٠١٦ باعتبار أنه لن تعود هناك حاجة إلى مهام نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ومهام المساعدة الانتخابية بعد حزيران/يونيه ٢٠١٦. وبالإضافة إلى ذلك، لن تطلب العملية الحصول على موارد ممول في إطار المساعدة المؤقتة العامة لوظيفة موظف وطني من الفئة الفنية في وحدة إسداء المشورة.

تلاحظ أهمية كفالة تناسب هيكل الموظفين المدنيين في عمليات حفظ السلام مع التنفيذ الفعال للنشاط الصادر به تكليف، وتشجع في هذا الصدد الأمين العام على أن يستعرض بانتظام احتياجات عمليات حفظ السلام من الموظفين المدنيين، حسب الاقتضاء (الفقرة ٢٢)

لا يُتوقع إدخال تغييرات كبيرة على ملاك الموظفين في الفترة ٢٠١٧/٢٠١٦ غير إلغاء ١٨ وظيفة.

تحث الأمين العام على بذل قصارى جهده من أجل تقليص المدة التي تستغرقها عمليات استقدام موظفي البعثات الميدانية، آخذة في الاعتبار الأحكام ذات الصلة باستقدام موظفي الأمم المتحدة، وعلى تعزيز الشفافية في عملية التوظيف في جميع المراحل، وعلى تقديم تقرير عن الخطوات المتخذة والنتائج التي تم تحقيقها في سياق تقريره الاستعراضي العام المقبل عن تمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (الفقرة ٢٣)

- تطلب إلى الأمين العام أن يواصل بذل جهوده الرامية إلى الحد من الأثر البيئي الإجمالي لكل بعثة من بعثات حفظ السلام، بوسائل منها تنفيذ نظم مراعية للبيئة لإدارة النفايات ولتوليد الطاقة، على نحو يمثل تماما للقواعد والأنظمة ذات الصلة، بما فيها، على سبيل المثال لا الحصر، سياسة وإجراءات الأمم المتحدة البيئية والمتعلقة بإدارة النفايات وغيرها من القواعد والأنظمة (الفقرة ٢٨)
- تشجع الأمين العام على استخدام المواد والقدرات والمعارف المحلية في تنفيذ مشاريع البناء من أجل عمليات حفظ السلام، امتثالاً لدليل مشتريات الأمم المتحدة (الفقرة ٣١)
- تطلب إلى الأمين العام أن يعزز الإشراف والضوابط الرقابية الداخلية في مجالي المشتريات وإدارة الأصول في جميع بعثات حفظ السلام، بطرق منها مساءلة إدارة البعثات عن التحقق من مستويات المخزونات قبل القيام بأي عملية شراء من أجل ضمان امتثال السياسات المعمول بها في إدارة الأصول، مع الأخذ في الاعتبار الاحتياجات الراهنة والمقبلة للبعثة وأهمية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام على نحو تام (الفقرة ٣٣)
- تطلب أيضاً إلى الأمين العام أن يعرض في مقترحاته بشأن الميزانية رؤية واضحة لاحتياجات كل بعثة على حدة فيما يتصل بأعمال البناء، بما يشمل، عند الاقتضاء، وضع خطط متعددة السنوات، وأن يواصل بذل جهوده الرامية إلى تحسين جميع جوانب التخطيط للمشاريع، بما في ذلك الافتراضات التي تقوم عليها صياغة هذه الميزانيات، مع إيلاء الاعتبار الواجب للظروف التشغيلية على أرض الواقع، وأن يرصد عن كثب تنفيذ الأعمال من أجل كفالة إنجازها في الوقت المناسب (الفقرة ٣٦)
- استكملت العملية إجراءات استقدام موظف لشؤون البيئة برتبة ف-٣، وهو سيكون مسؤولاً عن تنفيذ سياسة البعثة في مجال البيئة.
- تشتري العملية مواد التشييد محلياً وتستخدم اليد العاملة المحلية قدر الإمكان. وليس هناك أي مشاريع تشييد مقررّة للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧.
- لقد حُدد المستوى الأدنى للمخزونات حسب كل أصل من الأصول على مستوى البعثة. وتُقدّم طلبات التوريد وفقاً لاحتياجات تحديد المخزون. وليس من المقرر شراء أي معدات في الفترة ٢٠١٦/٢٠١٧.
- ليس من المقرر تنفيذ أي مشاريع تشييد في الفترة ٢٠١٦/٢٠١٧.

المقررات والطلبات الموجهة إلى الأمين العام

الإجراءات المتخذة لتنفيذ المقررات والطلبات

تشير إلى الفقرتين ١٣٧ و ١٤٣ من تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، وترحب بالأعمال الجارية لبدء تنفيذ نظام إدارة معلومات الطيران في جميع عمليات حفظ السلام التي لديها عتاد جوي، وتتطلع إلى مواصلة الإبلاغ عن التحسينات التي تحققت في العمليات الجوية (الفقرة ٣٧)

تشير أيضا إلى الفقرة ٢١ من قرارها ٢٧٢/٦٩ المؤرخ ٢ نيسان/أبريل ٢٠١٥، وتشجع الأمين العام على مواصلة جهوده لتعزيز المساواة في جميع قطاعات البعثات الميدانية، وتحث، لهذا الغرض، الأمين العام والدول الأعضاء على اتخاذ كل الإجراءات ذات الصلة، كل في مجال اختصاصه، بما في ذلك مساواة الجناة (الفقرة ٥٠)

تطلب إلى الأمين العام كفالة توافر آليات للإبلاغ يسهل وصول ضحايا الاستغلال الجنسي والانتهاك الجنسي إليها (الفقرة ٥١)

بناء على مشاورات أجريت مع الشركاء الوطنيين والدوليين على حد سواء، أنشأت العملية آلية مجتمعية مأمونة وسرية وشفافة للإبلاغ، يسهل وصول ضحايا الاستغلال والانتهاك الجنسيين إليها، وفقا للتعليمات الواردة من إدارة الدعم الميداني.

تطلب إلى الأمين العام أن يبذل المزيد من الجهود لضمان توعية جميع الأفراد تماما بمسؤولياتهم الشخصية فيما يتعلق بسياسة عدم التسامح مطلقا المتبعة في المنظمة عند وصولهم إلى البعثة، وضمان استمرار وفائهم بتلك المسؤوليات طوال فترة نشرهم (الفقرة ٥٤)

يتلقى جميع الأفراد الجدد، فور التحاقهم بالبعثة، تدريباً في مجال منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وبالإضافة إلى ذلك، يجري تذكير جميع الأفراد بمسؤولياتهم الشخصية المتعلقة بسياسة عدم التسامح مطلقا المتبعة في المنظمة، من خلال الدورات التدريبية لتحديد المعارف، ورسائل رئيس البعثة التي تُبث إذاعياً، والرسائل التي تُنشر على الشبكة الداخلية للعملية، ومواد التوعية التي توزع وتُعرض في جميع مراكز العمل.

(القرار ٢٥٨/٦٩ باء)

المقررات والطلبات الموجهة إلى الأمين العام

الإجراءات المتخذة لتنفيذ المقررات والطلبات

تسلم بأهمية بناء قدرات الموظفين الوطنيين خلال مرحلة تقليص قوام العملية، وتطلب إلى الأمين العام تواصل العملية تقديم الدعم لبرامج التطوير الوظيفي وبناء القدرات، وإتاحة هذه البرامج، بما يشمل توفير نماذج

المقررات والطلبات الموجهة إلى الأمين العام

الإجراءات المتخذة لتنفيذ المقررات والطلبات

التدريب المصممة حسب الاحتياجات والبرامج الشاملة المصممة خصيصا لتلبية احتياجات الموظفين الوطنيين، من خلال المركز المتكامل لتدريب أفراد البعثات. وتقر العملية بأهمية التركيز على الموظفين الوطنيين وستستمر في استخدام التدريب الداخلي في مجالات مثل إدارة المشاريع وتنظيم المشاريع والقيادة والتدريب المهني في الفترة ٢٠١٦/٢٠١٧. ومن شأن برامج التأهيل هذه، بما في ذلك التدريب عن طريق الإنترنت (UN.Skillport)، أن تمكن الموظفين الوطنيين من اكتساب مهارات تتيح لهم الاضطلاع بمهام جديدة داخل منظومة الأمم المتحدة أو في القطاعين العام والخاص بعد إغلاق العملية.

أن يواصل جهوده في هذا الصدد (الفقرة ١٠)

باء - اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

(A/69/839/Add.13)

الطلب

الرد

السفر في مهام رسمية

تؤكد العملية أنه لا يؤذن بتخصيص موارد للسفر في مهام رسمية إلا بعد التحقق من أن جميع وسائل الاتصال الأخرى (التي لا تشمل السفر) قد تم استكشافها، وبعد إثبات ضرورة الاتصال الشخصي المباشر.

تكرر اللجنة الاستشارية أن الموارد المخصصة للسفر في مهام رسمية ينبغي أن تستخدم على نحو سديد تحقيقا لمصلحة المنظمة وأن الاعتبار الرئيسي في الإذن بالسفر في مهام رسمية ينبغي أن يكون هو مدى ضرورة الاتصال المباشر لتنفيذ الولاية. وإن لم يكن الأمر كذلك، ينبغي استخدام طرائق اتصال بديلة (انظر A/69/787، الفقرة ٢٩) (الفقرة ٣١)

تؤكد العملية أنه لا يؤذن بتخصيص موارد للسفر في مهام رسمية إلا بعد التحقق من أن جميع وسائل الاتصال الأخرى (التي لا تشمل السفر) قد تم استكشافها، وبعد إثبات ضرورة الاتصال الشخصي المباشر.

علاوة على ذلك، ترى اللجنة الاستشارية أن تدابير من قبيل دمج الرحلات واتخاذ طرائق اتصال بديلة لن تسهم في زيادة كفاءة استخدام الموارد المالية فحسب، بل إنها ستؤدي أيضا إلى الحد من تعطيل الأعمال اليومية للموظفين والأثر المحتمل لذلك على تنفيذ البرامج جراء غيابهم لفترات متكررة أو مطولة عن البعثة (انظر A/68/782، الفقرة ١٩٩) (الفقرة ٣٢)

المشاريع السريعة الأثر

في الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤، بلغت قيمة تنفيذ المشاريع السريعة الأثر ٤٧٩ ٢٠١٠ دولارا (١٠٠,٥٢ في المائة). وفي ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥، كان ٩٤ مشروعا من المشاريع السريعة الأثر قيد التنفيذ، مع التزام جميع مصادر التمويل بمبلغ إجماليه ٦٩٣ ٩٨٧ ١ دولارا (٩٩,٣٨ في المائة) في الفترة ٢٠١٤/٢٠١٥.

وفيما يتعلق بفترة الميزانية ٢٠١٥/٢٠١٦، وافقت لجنة استعراض المشاريع على ٦٤ مشروعا من المشاريع السريعة الأثر. وبحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، جرى استهلاك ٩٣,٤ في المائة من مخصصات المشاريع السريعة الأثر للفترة ٢٠١٥/٢٠١٦، بما يشمل مبلغا مدفوعا قدره ١ ٤٩٩ ٠١٥ دولارا (٧٥,٠ في المائة) ومبلغا جرى الالتزام به وقدره ٣٦٨ ٣٠٥ دولارات (١٨,٤ في المائة).

تؤكد العملية تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات بشأن إدارة الوقود، وإدارة المشتريات، وقواعد شراء تذاكر السفر الجوي، وفقا لتقرير المجلس عن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (A/69/5 (Vol. II)، الفصل الثاني).

تلاحظ اللجنة الاستشارية أن اعتمادا قدره مليون دولار قد جرى اقتراحه للفترة ٢٠١٥/٢٠١٦ لتنفيذ ٨٠ مشروعا من المشاريع السريعة الأثر، وهو ما يمثل نفس مستوى التمويل وعدد المشاريع للفترة ٢٠١٤/٢٠١٥ (المرجع نفسه، الفقرة ١٣٩). وتلقت اللجنة، بناء على طلبها، معلومات عن حالة تنفيذ المشاريع السريعة الأثر للفترتين ٢٠١٣/٢٠١٤ و ٢٠١٤/٢٠١٥. وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة بأن الانخفاض النسبي لمعدل الإنفاق على المشاريع السريعة الأثر حتى الآن في الفترة ٢٠١٤/٢٠١٥ يعزى جزئيا إلى حالات التأخير في الموافقة على الشركاء المنفذين للمشاريع في نظام أو موجا، بيد أن ذلك لا يُتوقع أن يؤثر على تنفيذ المشاريع السريعة الأثر إجمالا أو مستوى الإنفاق عليها في نهاية العام. وتشجع اللجنة الاستشارية عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار على اختيار المشاريع وتنفيذها في الوقت المناسب كي يتسنى تحقيق الأثر السريع للمشاريع المقررة (الفقرة ٣٥).

توصي اللجنة الاستشارية بأن تقوم عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار بتنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات بالكامل وفي أقرب وقت ممكن (الفقرة ٣٨).

المرفق الأول

التعاريف

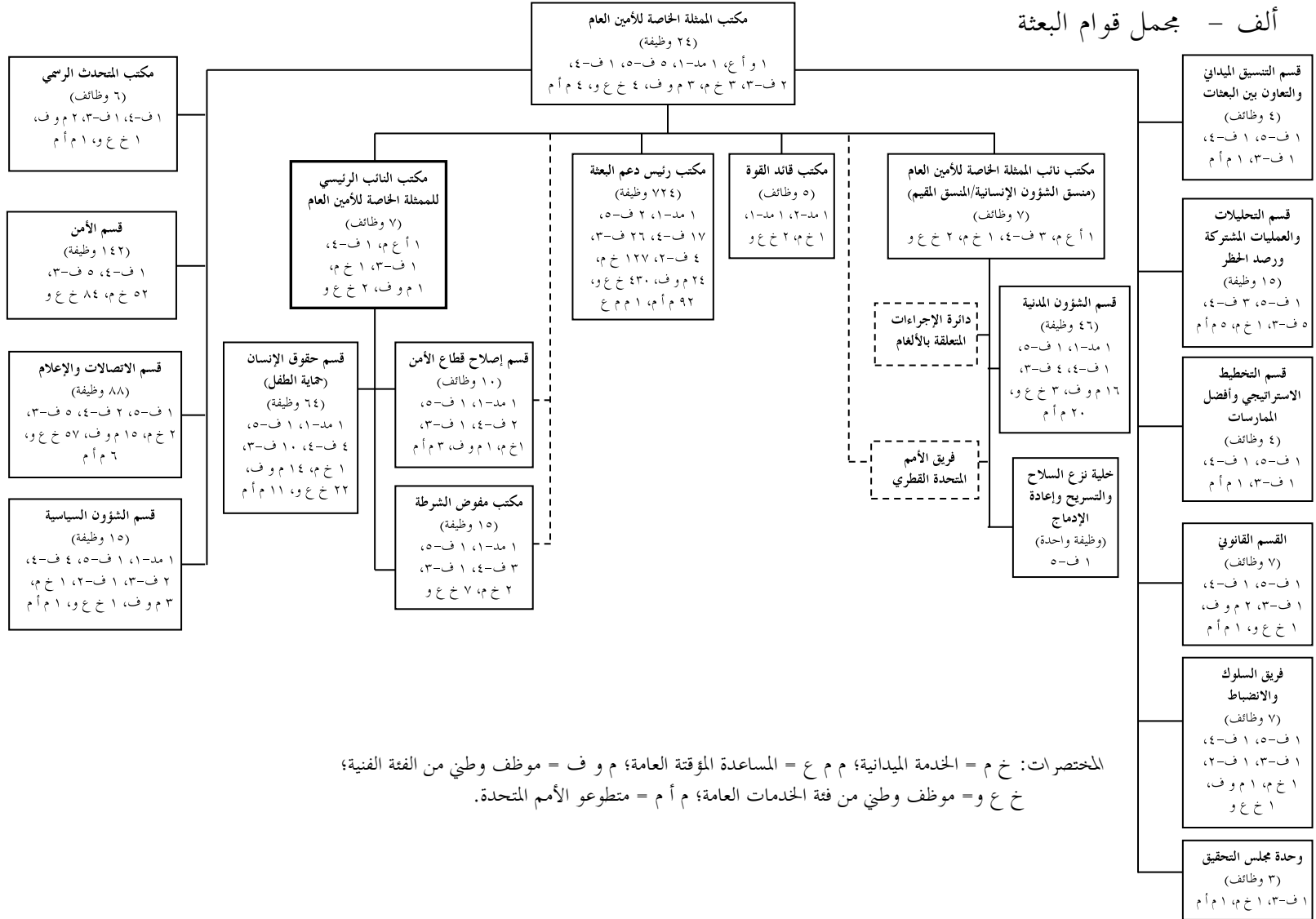
المصطلحات المتصلة بتحليل الفروق

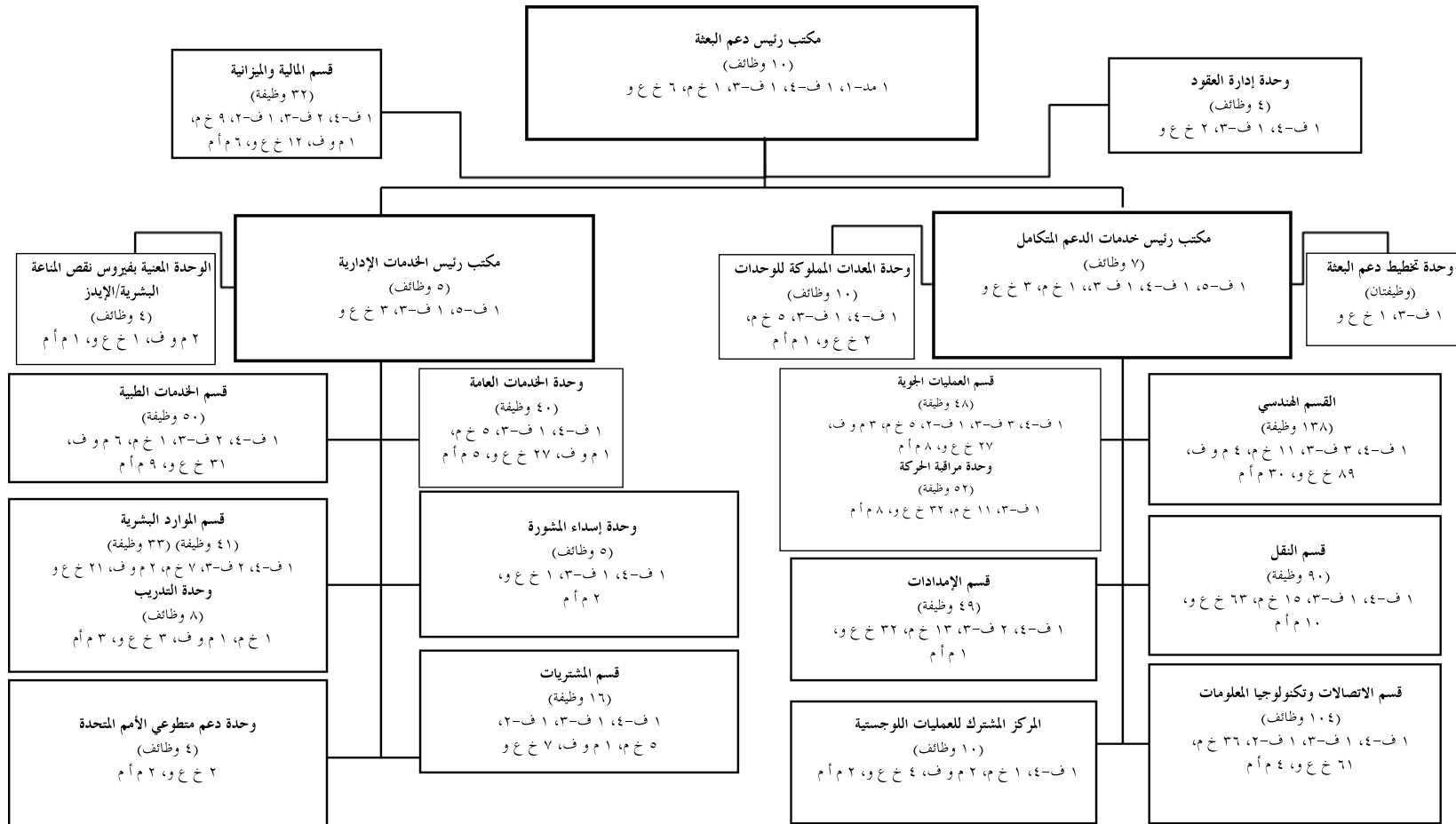
يُبيّن الفرع الثالث من هذا التقرير أكبر عامل يُسهم بمفرده في حدوث كل فرق من فروق الموارد، وفقاً لخيارات قياسية محددة تدرج في الفئات القياسية الأربع التالية:

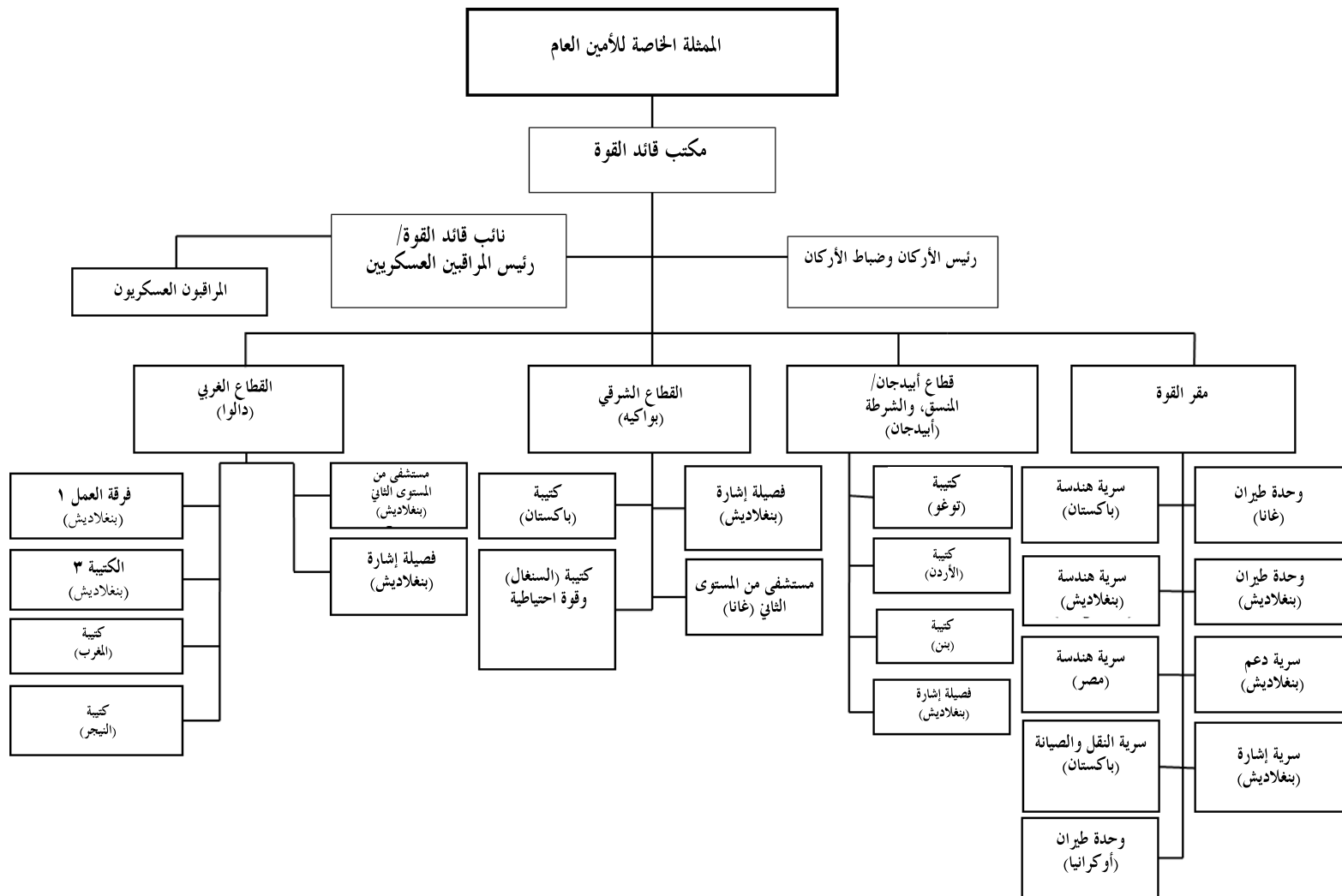
- الولاية: الفروق الناتجة عن تغيرات في حجم الولاية أو نطاقها، أو عن تغيرات في الإنجازات المتوقعة حسب ما تقتضيه الولاية
- العوامل الخارجية: الفروق التي تتسبب فيها أطراف أو أحوال خارج نطاق الأمم المتحدة
- معايير التكلفة: الفروق المترتبة على أنظمة الأمم المتحدة وقواعدها وسياساتها
- الإدارة: الفروق التي تتسبب فيها إجراءات تتخذها الإدارة لتحقيق النتائج المقررة بقدر أكبر من الفعالية (مثل إعادة ترتيب الأولويات أو إضافة نواتج معينة) أو بقدر أكبر من الكفاءة (مثل اتخاذ تدابير لتخفيض عدد الأفراد أو عدد المدخلات التشغيلية مع الحفاظ في الوقت ذاته على مستوى النواتج نفسه) و/أو الفروق الناجمة عن مسائل تتصل بالأداء (مثل الفروق الناجمة عن الإقلال من تقدير التكاليف أو كميات المدخلات اللازمة لتحقيق مستوى معين من النواتج، أو عن التأخر في استقدام الموظفين)

الخرائط التنظيمية

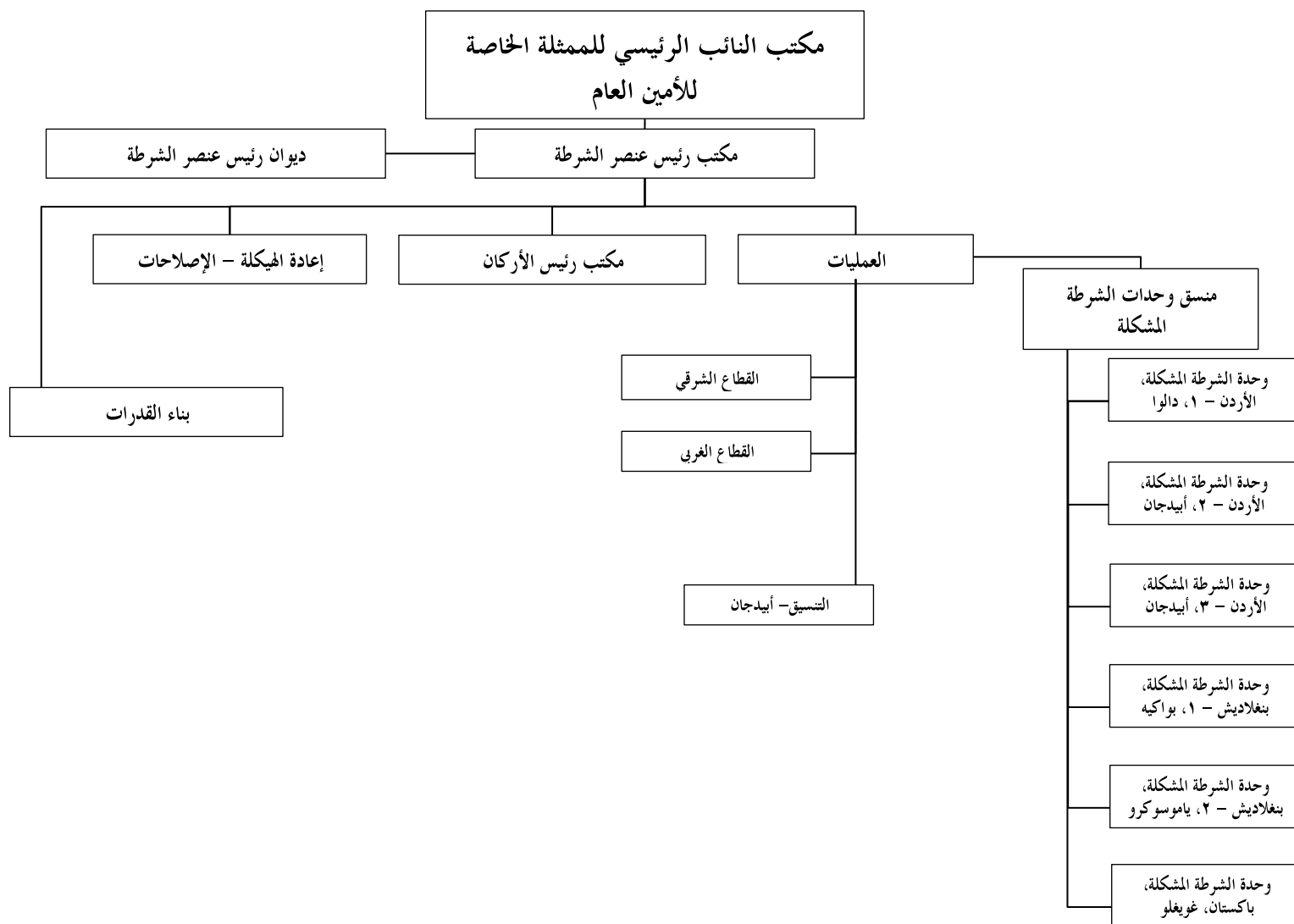
ألف - مجمل قوائم البعثة







دال - عنصر الشرطة



المرفق الثالث

معلومات بشأن أحكام وأنشطة التمويل لوكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها

الأولويات	النتائج	النواتج	الجهة الرائدة والشركاء والآلية
الحكومة	توافر آليات تكفل سيادة القانون، والامتثال لحقوق الإنسان، والتوازن بين الجنسين	عدد التشريعات الأولية والثانوية التي يجري اعتمادها وفقا للاتفاقيات والمعايير الدولية السارية	مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وصندوق الأمم المتحدة للسكان
	توافر آليات لمنع نشوب النزاعات وإدارة النزاعات على الصعيدين الوطني والمحلي	عدد النزاعات التي يجري التعامل معها في إطار لجنة السلام المحلية	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، والمنظمة الدولية للهجرة
الحد من الفقر	ازدياد الدخل المتاح للفئات الضعيفة من السكان (مع التركيز على النساء والشباب)	جعل خطوط الائتمان البالغ الصغر في متناول الفئات الضعيفة من السكان كي تتمكن من بدء أنشطة مدرة للدخل	منظمة العمل الدولية، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان
	حصول الفئات الضعيفة من السكان على الغذاء (بخصائص غذائية على قدر معقول من الجودة)	حصول الفئات الضعيفة من السكان على الغذاء (بخصائص غذائية على قدر معقول من الجودة)	منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ومنظمة المزارعين العالمية، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأغذية العالمي، واليونيسيف، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)
الخدمات الاجتماعية الأساسية	الحصول على التعليم الابتدائي	حصول (الصبيان والبنات) على فرص متكافئة للتعليم الابتدائي ذي النوعية المحسنة	اليونيسيف، واليونسكو، وبرنامج الأغذية العالمي، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وصندوق الأمم المتحدة للسكان
	الحصول على الخدمات المتصلة بالصحة	حصول الفئات السكانية المتضررة (النساء والأطفال والشباب) على الخدمات الصحية المتصلة بالأمومة والطفولة	صندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الصحة العالمية، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وبرنامج الأغذية العالمي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

